



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



### عنوان المذكرة

## دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. لسبع مريم

من إعداد:

بولسينة نجاة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي زهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لسبع مريم	أستاذ مساعد - ب -	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
بوالكور نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023.

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA  
FACULTE des Sciences Economiques,  
Commerciales et Sciences de Gestion  
Dpt des Sciences Economiques



جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2024 / 2023

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): بولسينة نجاة ؛  
تاريخ الميلاد: 22 - 09 - 1986 مكان الميلاد: الحروش ولاية سكيكدة  
عنوان الإقامة: حي السيد بوضيغ الحروش - سكيكدة  
الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
القسم: قسم العلوم الاقتصادية؛  
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

" دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية "

والمودعة بعنوان السنة الجامعية: 2024 / 2023؛

تحت إشراف (ة) الأستاذ (ة): لسبع مريم

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، ولم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنها خالية من كل أشكال السرقات العملية وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، كما أتعهد أنني التزمت في إنجازها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لكافة حقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين. وفي حالة الإخلال بأي شرط من شروط هذا التعهد، ألتزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها إدارة الكلية بحقي.

سكيكدة في: 2024

المصادقة

المعتمد  
20 جوان 2024  
عبد الرحمن السعيد  
رئيس قسم التسيير  
والتجارة  
وعلوم التسيير  
الكلية الاقتصادية  
والتجارية  
وعلوم التسيير  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

اسم ونقب وتوقيع الطالب (ة)

بولسينة نجاة

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.



السنة الجامعية: 2024 / 2023

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا المعضى أسفله الأستاذ: لسبع مريم ؛ الرتبة العلمية: أستاذ مساعد - ي -  
المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية

من إنجاز الطالبين:

(1) بولسية نجاة

(2)

القسم: علوم اقتصاد مبادي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ المناقشة: 01 - 07 - 2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة

الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية

سكيكدة في: 01/07/2024



تأشيرة رئيس القسم



تأشيرة الأستاذ المشرف

LMA



السنة الجامعية: 2024 / 2023

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: للسبح حريج ؛ الرتبة العلمية: أستاذ مساعد - ب -  
المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية "

"

من إنجاز الطالب: بولسية بخا

القسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفانها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 2024 / 6 / 20

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

بولسية بخا  
بولسية بخا

تأشير الأستاذ (ة) المشرف (ة)

LM

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸ هـ



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الإقتصادية

### عنوان المذكرة

## دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. لسبع مريم

من إعداد:

بولسينة نجاة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي لزهرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لسبع مريم	أستاذ مساعد - ب -	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
بوالكور نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

## إهداء

إلى من أَرْضَعْتَنِي الحُبَّ والعِزَّانِ والتي جعل اللهُ  
الجَنَّةَ تحبَّ أقدامها إلي من إحتراقكِ لتبيري د ربي إلي

قرة عيني "أمي الغالية" أطال اللهُ في عمرها

إلى من أحمل اسمه بكل فخر وإمتنان "أبي الغالي" رحمه اللهُ

إلى من منحني الحُبَّ والعِزَّانِ وكان السند الدائم، إلى من علمني

المثابرة والإجتهد لتحقيق طموحي، إلى "جدي الغالي" رحمه اللهُ

إلى كل أخواتي وإخوتي وزوجاتهم وأولادهم دون إستثناء

إلى كل الأصدقاء والزلاء في العمل

إلى كل الأقارب والأهل خاصة عائلتي الكريمة

إلى كل من أعرفهم ويعرفوني

إليكم جميعاً أهدىكم ثمرة جسدي ونجاحي

نجاحة بولسينة

## شكر وعرفان

قال الله تعالى

{رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ

{ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين }

صدق الله العظيم سورة الزمل الآية 19

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على إتمام هذه المذكرة

نتقدم بالشكر الجزير لأستاذتنا المؤطرة " لسبح مريم " التي أحاطتنا بتوجيهات

وإرشادات لإثراء هذا العمل وإتمامه بشكله النهائي

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة المذكرة

وتحملوا قراءة هذه الدراسة

في الأخير نتقدم بالشكر لجميع الأساتذة والموظفين بكلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955 الذين يسرّون

على السير الحسن للكلية

بولسبنة نجاة

# المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية ، من خلال تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي، و باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك التاريخي، تم التوصل إلى أن بنك الجزائر قد نجح في ضبط السياسة النقدية في الفترة التي تميزت بغائض السيولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، من خلال استخدامه للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، استرجاع السيولة بالمناقصة، تسهيلات الودائع المغلقة للفائدة)، ولم يستطع بنك الجزائر ضبط السياسة النقدية في الفترة التي تميزت بنقص السيولة نتيجة وقوع الأزمات كالأزمة النفطية في 2014، والأزمة الصحية "جائحة كورونا" في 2019، وهو ما تطلب استخدام التمويل غير التقليدي، حيث نجح من خلاله في توفير السيولة اللازمة ولكنه فشل في تحقيق الاستقرار النقدي. الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، أدوات غير مباشرة، تمويل غير تقليدي، استقرار نقدي

### Abstract :

This study aims to Evaluate the role of the Bank of Algeria in managing monetary policy by , assessing the effectiveness of traditional and non-traditional monetary policy tools in achieving internal and external monetary stability .And using the dexriptive, analytical, and historical approaches. It was concluded that the Bank of Algeria has succeeded in controlling monetary policy in the period characterized by surplus liquidity as a result of high oil prices, Through its use of indirect tools of monetary policy (Rediscounting, compulsory reserves, recovery of liquidity by tender and interest- bearing deposit facilities). The Bank of Algeria was unable to adjust monetary policy during the periode that was characterized by a shortage of liquidity as a resert of the occurrence of crises such as the oil crisis in 2014 , and the health crisis, « Corona pandemic » in 2019, It required the use of unconventional financing, Through it,he succeeded in providing the necessary liquidity but failed to achieving monetary stability.

Keywords : central bank, Monetary policy, indirect tools, non-unconventiona financing, Monetary stability.



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
31-5	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية</b>
5	تمهيد
6	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي والسياسة النقدية
6	المطلب الأول: البنك المركزي
6	الفرع الأول: نشأة البنك المركزي
7	الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي
8	الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي
9	المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي
9	الفرع الأول: تعريف استقلالية البنك المركزي
9	الفرع الثاني: أهمية استقلالية البنك المركزي
10	الفرع الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي
11	الفرع الرابع: الاستقلالية بين التأييد والمعارضة
12	المطلب الثالث: السياسة النقدية
12	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية
12	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية
15	الفرع الثالث: أنواع السياسة النقدية
15	المطلب الرابع: السياسة النقدية غير التقليدية
16	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية غير التقليدية
17	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية غير التقليدية
17	الفرع الثالث: شروط تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية

18	المبحث الثاني: استراتيجية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية
18	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية التقليدية
18	الفرع الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية التقليدية
19	الفرع الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية التقليدية
20	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية
22	المطلب الثالث: فعالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية
22	الفرع الأول: فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية التقليدية
24	الفرع الثاني: فعالية الأدوات الكيفية للسياسة النقدية التقليدية
25	الفرع الثالث: فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
26	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
26	الفرع الأول: دراسات أجنبية
27	الفرع الثاني: دراسات محلية
28	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
28	الفرع الأول: دراسات أجنبية
29	الفرع الثاني: دراسات محلية
30	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والقيمة المضافة
31	خلاصة الفصل:
68-33	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)
33	تمهيد:
34	المبحث الأول: بنك الجزائر وسياسته النقدية خلال الفترة (2000-2023)
34	المطلب الأول: لمحة عن بنك الجزائر
34	الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر
34	الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر
35	الفرع الثالث: أدوار ومهام بنك الجزائر
35	المطلب الثاني: استقلالية بنك الجزائر
36	الفرع الأول: استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 10-90
37	الفرع الثاني: استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11-03

38	الفرع الثالث: استقلالية بنك الجزائر في ظل القانون النقدي والمصرفي 09-23
39	الفرع الرابع: معايير استقلالية بنك الجزائر
40	المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)
41	الفرع الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 2000
41	الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 2000
43	المبحث الثاني: تقييم دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)
43	المطلب الأول: استراتيجية بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)
43	الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر خلال الفترة (2000-2023)
44	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية التقليدية المطبقة من قبل بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2023)
48	الفرع الثالث: أدوات غير التقليدية لبنك الجزائر خلال الفترة (2000-2023)
51	المطلب الثاني: تقييم أداء بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الداخلي خلال الفترة (2000-2023)
51	الفرع الأول: بنك الجزائر وتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)
56	الفرع الثاني: دور بنك الجزائر في تحقيق هدف استقرار الأسعار خلال الفترة (2000-2023)
58	الفرع الثالث: دور بنك الجزائر في تحقيق هدفي التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2023)
61	المطلب الثالث: تقييم أداء بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الخارجي خلال الفترة (2000-2023)
62	الفرع الأول: دور بنك الجزائر في توازن ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)
65	الفرع الثاني: دور بنك الجزائر في تحقيق استقرار سعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)
68	خلاصة الفصل:
70	الخاتمة العامة
75	قائمة المراجع



قائمة الجداول

و الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49	تطور التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2019-2017)	01
50	تطور التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2022-2021)	02
51	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2023-2000)	03
54	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2023-2000)	04
56	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2023-2000)	05
59	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2023-2000)	06
61	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)	07
62	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2023-2000)	08
66	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2023-2000)	09

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
52	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	01
55	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	02
57	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	03
60	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	04
61	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	05
63	تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	06
66	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2023)	07



# المقدمة

### المقدمة

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية والدعامة الأساسية للهيكلة النقدي والمالي في كل أقطار العالم، فهو يتولى مسؤولية إدارة الجهاز المصرفي في معظم الدول، كما يعمل البنك المركزي كقائد لسوق النقد ومشرفا ورقيبا ومنظما لنشاطها النقدي، فالبنك المركزي يسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المسطرة من خلال إشرافه على إعداد وتنفيذ السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية من حيث تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والعمالة والتضخم والتوازن الخارجي، أي أنها تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. وقد دفعت التغيرات الاقتصادية العديد من الدول تغيير سياستها المتبعة وهذا بحثا منها على تحقيق الاستقرار بشقيه الداخلي والخارجي، حيث سعت إلى منح الاستقلالية للبنوك المركزية من أجل إعطاء مصداقية أكثر للسياسة النقدية، هنا يبرز الدور الأساسي الذي يلعبه البنك المركزي في مواجهة الاختلالات الاقتصادية من خلال التنفيذ الأمثل للسياسة النقدية، ومدى قدرته على تحقيق الأهداف المسطرة، ولا يتم ذلك إلا برسم استراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى اختيار بعض الأدوات والتقنيات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف في ظل التنسيق المتلائم مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة .

الجزائر على غرار بقية الدول لم تبقى بمنأى عن هذه التحولات حيث سعت إلى تحقيق الاستقرار النقدي، فقد أعطت بنكها المركزي مكانة كبيرة ولقد حضي بنصيب كبير ضمن سلسلة الإصلاحات المصرفية التي باشرت الجزائر قصد التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق، فقد أصبح البنك المركزي الجزائري يشرف على كافة النظام النقدي من أجل الوصول إلى هدفه ، وذلك بإتباعه سياسة نقدية ملائمة للظروف الاقتصادية السائدة، خاصة وقت الأزمات التي تكون فجائية ، وهنا يبرز أهمية دور بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار المطلوب، وعليه جاء موضوع بحثنا لدراسة الدور الذي يقوم به البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

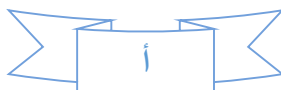
### ما دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي والإمام بكل جوانبه فإنه من الضروري الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر خلال الفترة (2000-2023)؟
- ماهي الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)؟
- ما مدى فعالية سياسة بنك الجزائر في تحقيق استقرار الأسعار خلال الفترة (2000-2023)؟
- ما مدى فعالية سياسة بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي الخارجي خلال الفترة (2000-2023)؟

### ❖ الفرضيات:

للإجابة على التساؤل الرئيسي وكذلك التساؤلات الفرعية يمكننا وضع الفرضيات التالية:



### أ- الفرضية الرئيسية:

- يساهم بنك الجزائر بفاعلية في ضبط السياسة النقدية عبر مختلف أدواته لتحقيق الهدف المسطر.

### ب- الفرضيات الثانوية:

- يسعى بنك الجزائر إلى تحقيق استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي والمالي.
- يستخدم بنك الجزائر أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية كما يستخدم التمويل غير التقليدي عند الحاجة.
- استطاع بنك الجزائر تحقيق استقرار الأسعار خلال الفترة (2000-2023).
- استطاع بنك الجزائر تحقيق الاستقرار النقدي الخارجي خلال الفترة (2000-2023).

### ❖ أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- تدرج ضمن تخصص الدراسة اقتصاد نقدي وبنكي.
- الرغبة في معرفة أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- يعد موضوع دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية من أهم المواضيع المطروحة على الساحة المصرفية لما له أهمية في تحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

### ❖ أهداف البحث وأهميته:

#### ✓ أهداف البحث:

يمكن حصر الأهداف المرجوة من بحثنا فيما يلي:

- التعرف على أهم المفاهيم حول البنك المركزي والسياسة النقدية والعلاقة بينهما.
- محاولة التعرف على أدوات بنك الجزائر التي يستخدمها لتحقيق الهدف المسطر في السياسة النقدية التي يتبعها.
- تقييم دور بنك الجزائر في تسييره للسياسة النقدية.
- معرفة استراتيجية بنك الجزائر في السياسة النقدية عند وقوع الأزمات.

#### ✓ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المكانة الكبيرة التي تحظى بها متغيرات الدراسة مع إبراز استراتيجية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية من خلال مجموعة من الأدوات المناسبة لتحقيق الهدف المحدد حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة.

### ❖ حدود البحث:

- ✓ من حيث الإطار المكاني: يتناول البحث البنك المركزي الجزائري والسياسة النقدية في الجزائر.
- ✓ من حيث الإطار الزمني: قمنا بدراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023).

### ❖ منهج البحث:

قد قمنا بالاستعانة بالمناهج التالية:

✓ **المنهج الوصفي:** من خلال الوقوف على مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالبنك المركزي والسياسة النقدية والعلاقة التي تربطهما.

✓ **المنهج التاريخي:** الذي اعتمدنا عليه في تتبع البعد التاريخي لمتغيرات الدراسة.

✓ **المنهج التحليلي:** لتحليل وتقييم فعالية دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

### ❖ صعوبات البحث:

لا يخلو إنجاز أي بحث من الصعوبات، وفي بحثنا هذا قد واجهنا بعض منها وكان ذلك على المستويين النظري والتطبيقي ونذكر منها:

✓ **على المستوى النظري:** اتساع الموضوع وارتباطه بعدة قضايا في الاقتصاد مما يصعب علينا حصره.

✓ **على المستوى التطبيقي:** اختلاف الأرقام الإحصائية وتباينها من مصدر إلى آخر، إضافة إلى صعوبة إيجاد الإحصائيات الحديثة.

### ❖ هيكل البحث:

سعيًا منا لإيجاد حل لإشكالتنا، وبالاعتماد على نموذج إمراد تم تقسيم البحث إلى مقدمة البحث وفصلين، الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية سنتطرق من خلال المبحث الأول إلى مفاهيم حول البنك المركزي والسياسة النقدية، ونتناول في المبحث الثاني استراتيجية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية كما سنستعرض في المبحث الثالث الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية مع عرض مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية بالإضافة إلى إبراز القيمة المضافة للدراسة الحالية، وبالإضافة إلى الفصل الثاني الذي كان بعنوان دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023) سنتطرق من خلال المبحث الأول إلى بنك الجزائر وسياسته النقدية خلال الفترة (2000-2023)، أما المبحث الثاني فيشمل تقييم دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)، عن طريق معرفة مدى فعالية سياسته في تحقيق الأهداف المسطرة للوصول إلى التوازن الداخلي والخارجي، وفي الأخير الخاتمة التي ضمت نتائج البحث واختبار الفرضيات إضافة إلى التوصيات وآفاق البحث.



# المفصل الأول

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

### تمهيد

يعد البنك المركزي السلطة النقدية الأولى في البلاد ويعتبر من أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي بوجه خاص، والتي تناط به مهام متعددة فهو مسؤول عن إصدار النقود بالإضافة إلى مراقبة السياسة الائتمانية و أهمها إدارة السياسة النقدية و الإشراف عليها بغرض تحقيق أهدافها النهائية والمتمثلة في الاستقرار النقدي والمالي، ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تسعى إليه كل الدول، وحتى يتمكن من القيام بذلك يستخدم العديد من الأدوات التي يراها مناسبة حسب الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، كما أن قراراته وكذلك فعالية الأدوات المستخدمة تتأثر بمدى استقلاليتها في تطبيق السياسة التي يراها مناسبة، وهذا ما يعرف باستراتيجية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث على الشكل التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي والسياسة النقدية.

المبحث الثاني: استراتيجية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي والسياسة النقدية

يعد البنك المركزي من أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام، وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص، يقوم بعدة وظائف مختلفة غير أن أهمها هي إدارة السياسة النقدية، التي تعتبر بدورها من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، والتي تعمل عليها الدول. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول البنك المركزي والسياسة النقدية.

#### المطلب الأول: البنك المركزي

سنتعرف في هذا المطلب على التطورات التاريخية للبنوك المركزية، ونشأتها وإلى تعريفها، وأهم وظائفها.

#### الفرع الأول: نشأة البنك المركزي

يعتبر ظهور البنوك المركزية حديث نسبيا، فمعظمها تأسست خلال القرن العشرين، ومن الناحية التاريخية أنشأت كبنوك تجارية، قبل أن يتم تحويل ملكيتها إلى الدول.<sup>1</sup> ويعتبر البنك المركزي السويدي (بنك ريكس RIKS BANK) أقدم البنوك المركزية في العالم، حيث تأسس سنة 1694، وأعيد تنظيمه كبنك للدولة سنة 1668، ولكن مع ذلك فإن بنك إنجلترا الذي أسس سنة 1694 يعتبر أول من طبق مبادئ ووظائف البنك المركزي، ويرجع إليه الفضل في تطوير البنوك المركزية، لتتوالى بعدها إنشاء البنوك المركزية بحيث أنشأ بنك فرنسا (1800م)، وهولندا (1814م)، ثم النمسا (1817م)، فالدانيمارك (1818م)، ثم بلجيكا (1850م)، البنك الحكومي الروسي (1860م)، والياباني (1882م).

ولقد توالى إنشاء البنوك المركزية عبر دول العالم، خاصة على إثر المؤتمر المالي العالمي، الذي انعقد في بروكسل سنة 1920، والذي أوصى بضرورة الإسراع في إنشاء بنوك مركزية في الدول التي لم تتوفر بعد عليها. وعليه تأسس البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (1913م و1914م) ثم كندا في نهاية 1934.<sup>2</sup>

أما الدول النامية فلم يتم إنشاء بنوكها المركزية إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويرجع ذلك أساسا لكون معظمها كانت تحت الاحتلال، وبالتالي العملة المتداولة هي عملة البلد المحتل. ومن الملاحظ أن تطور إنشاء البنوك المركزية لم يكن بوتيرة متجانسة فمن بنكين (02) سنة 1700، إلى 18 بنك سنة 1900 إلى 161 بنك سنة 1990 إلى 172 بنك حاليا وهذا ما يؤكد بأن 90% من البنوك المركزية تأسست في القرن العشرين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 66

<sup>2</sup> سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 13

<sup>3</sup> رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 68

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

### الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي

لقد حاول بعض الاقتصاديين تقديم تعريف للبنك المركزي، لكن تعدد هذه التعاريف واختلافها يشير إلى صعوبة المهمة حيث يتم التركيز على إحدى الوظائف دون سواها ويتضح ذلك فيما يلي:

- اعتبرت Vera Smith البنوك المركزية بأنها النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد.
- أما Aday فيرى بأن البنك المركزي هو الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي.<sup>1</sup>
- Denize Flouzat تعرفه على أنه المؤسسة التي تتربع في مركز أو على قمة النظام المالي لتضمن القواعد وتراقب العرض النقدي.
- Michel Albert يرى أن البنك المركزي هو سلطة الحكومة التي تقوم بمراقبة تمويل الاقتصاد وإصدار الأوراق النقدية؛ منح القروض؛ مراقبة وتسيير نظام المدفوعات؛ التحويلات بين البنوك.<sup>2</sup>
- ويعرف أيضا بأنه مؤسسة غير ربحية تقع في قمة هرم النظام المصرفي وظيفته الأساسية هي قيادة هذا النظام، وكذلك القيام بالإصدار النقدي، ووضع السياسة النقدية. ولذلك نجد في كل دولة بنكا مركزيا واحدا لتطبيق مبدأ الوحدة والقيادة، ويكون في الغالب ملكية عمومية ويسمى باسم الدولة التي ينتمي إليها.<sup>3</sup>
- كما تم تعريفه على أنه السلطة النقدية التي تنظم النظام المالي وتدير العملة المحلية من خلال أدوات السياسة النقدية إضافة إلى ذلك فهو المسؤول عن جمع العملات الأجنبية.<sup>4</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريفا شاملا للبنك المركزي، فيعتبر هذا الأخير مؤسسة عمومية غير ربحية تقع في أعلى هرم النظام المصرفي، وهو البنك الوحيد المخول بخلق وتدمير العملة الوطنية، أي أن لديه القدرة العالية على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، وهو السلطة النقدية بالدولة والمسؤول الأول عن الشؤون المالية والنقدية.

مما سبق يمكن وصف البنك المركزي من خلال خصائصه الآتية:

- يقع في أعلى هرم النظام المصرفي وتقع عليه مسؤولية حسن سير هذا النظام؛
- مؤسسة غير ربحية، أي لا يهدف إلى تحقيق ربح من خلال أنشطته وعملياته؛
- مؤسسة عمومية، أي أن رأس ماله مكتتب كليا من طرف الدولة؛
- المؤسسة الوحيدة المخول لها خلق وتدمير العملة الوطنية؛

<sup>1</sup> ليسرى مهدي السامرائي وزكريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1999، ص 28

<sup>2</sup> فتان الطيب وأبو شنتوف نوال، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجنت، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2017، ص 101

<sup>3</sup> رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، 70

<sup>4</sup> Nermine Mammadova, **should central Bank Be Independent?** Macroéconomiques finance, Academia. Edu, 2022, <https://www.managementstudyguide.com/central-banks-be-independent.htm>

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

- يمثل السلطة النقدية في الدولة التي ينتمي إليها.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي

تميزت البنوك المركزية بتعدد وظائفها ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

➤ **الإصدار النقدي:** تعتبر أقدم وظيفة للبنوك المركزية والسبب الرئيسي لفكرة إنشاء هذه الأخيرة، حيث تمتلك البنوك المركزية الحق القانوني دون غيرها من البنوك التجارية في إصدار النقود بناء على الإصدار الحر\* أحيانا وأحيانا أخرى على الإصدار المقيد\*\*. وعلى أي حال فقد تطورت نظم إصدار النقود بتطور الأنظمة النقدية في كل البلدان.<sup>2</sup>

➤ **بنك الدولة:** بمعنى أنه الوكيل الوحيد للدولة في كل ما يخص شؤون النقد والسياسة النقدية وهو ممثلها أمام الهيئات الدولية والدول الأخرى في هذا الشأن، وهو الذي يدير احتياطي الصرف، ويقدم ميزان المدفوعات للدولة، ويتعامل بأسهم الدولة في الأسواق الدولية في حالة طرح السندات الدولية أو التنازل عنها.<sup>3</sup>

➤ **بنك البنوك:** يقوم البنك المركزي بأعمال متعددة لصالح البنوك التجارية من أجل الإشراف وضمان الاستقرار المصرفي وتضم هذه الوظيفة عدة وظائف منها: الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية؛ إجراء عمليات المقاصة بين البنوك.<sup>4</sup> مقرض الملاذ الأخير؛ مراقبة وتنظيم القطاع المصرفي؛ منع الأزمات وحماية المودعين؛ إدارة سعر الصرف عن طريق التدخل ببيع أو بشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي؛ إجراءات البحث والتحليل لتحديد الحالة الاقتصادية السائدة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> رحيب حسين، مرجع سبق ذكره، ص 72

\*الإصدار الحر: إصدار البنك المركزي للنقود يكون دون أي قيود ترتبط بغطاء العملة من حيث نوعية وطبيعية مكوناتها وحجمها، حيث يكيف عملية الإصدار تبعاً لمستوى النشاط الاقتصادي وما يتطلبه هذا النشاط من نقود.

\*\*الإصدار المقيد: عكس الإصدار الحر، فإن البنك المركزي لا يكون حراً في إصدار ما يشاء من أوراق نقدية بل يخضع لقيود قانونية تهدف إلى تنظيم كمية النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي.

<sup>2</sup> محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي المصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2008، ص 373

<sup>3</sup> رحيب حسين، مرجع سبق ذكره، ص 76

<sup>4</sup> مريم ماطي، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص

نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر 2016-2017، ص 15

<sup>5</sup> Rajabboyev botirjon Odil o'g'li and Khurshid gafurov Maksudovich, **the Rôle of the central Bank in the conduct of monetary Policy**, Scientific journal Impact Factor 4 .3, uzbekistan, Vol 2, NO 2, 2023, p02

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

### المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي

لقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية خصوصا في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات إلى الاهتمام بموضوع الاستقلالية وذلك لعدم فعالية السياسة النقدية. وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى استقلالية البنك المركزي.

### الفرع الأول: تعريف استقلالية البنك المركزي

الاستقلالية حرفيا تعني التحرر من تأثير أو رقابة الآخرين، وتطبيق ذلك على البنك المركزي، فيمكن القول إنها تعني تحرره من تأثير وتوجيه ورقابة غيره من المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الدولة.<sup>1</sup> إذا كان البنك المركزي منظمة حكومية، فالمقصود بأن يكون منظمة مستقلة يعني ذلك أن البنك لا يتلقى أوامر من الرئيس أو من الكونغرس (في بعض البلدان) بشأن إدارة السياسة النقدية ولا تحتاج قراراته في هذا الشأن إلى مصادقة أي جهة من خارجه. وجوهر استقلال البنك المركزي هو أن يكون بمنأى عن الضغط السياسي قصير الأجل، فهو الذي يحدد إجراءات السياسة النقدية وجوهرها التحكم في عرض النقود، وفق ما يراه خادما لمصلحة الدولة الاقتصادية وذلك باستخدام الأساليب المناسبة لذلك.<sup>2</sup> وعليه يمكن التمييز بين مفهومين لاستقلالية البنك المركزي:<sup>3</sup>

- المفهوم الأول: الاستقلالية هي عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر.
- المفهوم الثاني: هي منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية وعزله عن الضغوطات السياسية.

### الفرع الثاني: أهمية استقلالية البنك المركزي

أدت التطورات الاقتصادية والمالية إلى ظهور الأهمية الكبيرة لاستقلالية البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة والنامية، وترجع هذه الأهمية إلى:<sup>4</sup>

- الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، حيث أن تعدد الأهداف وتناقضها (كالبطالة والتضخم) يجعل البنك المركزي عاجز عن تحقيقها معا، وبالتالي يفقد استقلاليته في إدارة السياسة النقدية، لهذا وجب تحديد هدف رئيسي للبنك المركزي وهو استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، ولتحقيق هذا الهدف لابد من إعطاء البنك المركزي استقلالية كاملة في إدارة السياسة النقدية؛

<sup>1</sup>سهام محمد السويدي، استقلال البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2010، ص24

<sup>2</sup>إبراهيم العيساوي، استقلال البنك المركزي بين النظرية والتشريع والممارسة مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة الحكامة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، العدد 01، 2020، ص ص11-12

<sup>3</sup>زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص 227-228

<sup>4</sup>حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022، ص24

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

- توجد علاقة عكسية قوية بين استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم في الكثير من دول العالم وخاصة المتقدمة منها، كما أن زيادة الاستقلالية تؤدي إلى خفض نسبة عجز الموازنة التي يتم تمويلها عن طريق البنك المركزي؛

- إذا كان التضخم ظاهرة نقدية في الدول المتقدمة، فإن الأمر يختلف جذريا في حال الدول النامية، حيث تضافرت مجموعة من العوامل المختلفة لتحديد مسار معدل التضخم فيها، وبالرغم من ذلك لا يمكن إهمال تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم فيها، وهو ما يؤكد وجود علاقة معنوية طردية بين معدلات نمو الأرصدة النقدية ومعدلات التضخم، وهو ما يثبت مسؤولية البنك المركزي عن ارتفاع معدل التضخم في الدول النامية. وبناء على ذلك يمكن القول إن كلما زادت استقلالية البنك المركزي زادت فعالية السياسة النقدية في مجال التحكم في التضخم خلال الفترة القصيرة والطويلة والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

### الفرع الثالث معايير استقلالية البنك المركزي:

هناك مجموعة من المعايير التي تتحدد على أساسها درجة استقلالية البنك المركزي، نذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### • المعيار الأول: الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية

إن إسناد عدد كبير من المهام للبنك المركزي، يجعله غير قادر على تحقيقها، كما يوحي ذلك بضعف استقلاليته، أما تحديد مهمة أو هدف معين بشكل دقيق يدل على أن البنك المركزي أكثر استقلالية؛

#### • المعيار الثاني: مدى سلطة وحرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية

ويعني ذلك بأن البنك المركزي المستقل له حرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية دون تعليمات أو توجيهات من قبل الحكومة، أما في حالة كون السياسة النقدية مسؤولية الحكومة، هنا يكون البنك المركزي منفذ للتعليمات والتوجيهات كجهاز من أجهزة الحكومة؛

#### • المعيار الثالث: الاستقلال المالي للبنوك المركزية (استقلال الميزانية)

ويقصد بها أن البنوك المركزية لها حرية غير مقيدة في وضع ميزانيتها العامة، دون تدخل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أما في حالة عدم الاستقلال المالي تتدخل الدولة عن طريق الحد من حصوله على الموارد المالية اللازمة؛

#### • المعيار الرابع: تمويل العجز في الموازنة العامة ومدى الالتزام بشراء أدوات الدين الحكومية

إذا كانت نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، يكون هناك عجز يمكن تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية، أو الاقتراض، فإذا كان البنك المركزي مستقلا، يقوم ببيع تلك السندات طوعيا لأن الحكومة غير قادرة على إلزامه بالقيام بذلك؛

<sup>1</sup>براهيم بوكرشاوي وجميلة بغدادي، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 12، العدد 02،

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

### • المعيار الخامس: تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية ومدة خدمتهم

يعني ذلك بأن في حالة الاستقلالية يستطيع البنك المركزي تعيين المسيرين وبالأخص محافظ البنك المركزي، كما يكون له حق العزل أو طرد المسيرين بوجود مبرر أو بدون مبرر؛

### • المعيار السادس: التمثيل الحكومي في إدارة البنك المركزي

إن قيام الحكومة بتعيين معظم أو كل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي يجعلها تؤثر في قراراته، من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس، أما في حالة الاستقلالية فيقتصر دور الحكومة على مجرد الحضور أو الاستماع والمشاركة في النقاشات فقط؛

### • المعيار السابع: المساءلة والشفافية للبنوك المركزية

تكون البنوك المركزية الملتزمة بالمعايير الدولية ملزمة بنشر المعلومات عن عمليات البنوك أمام المساهمين ويقوم المراجعين الخارجيين بإجراء التقييم لها، مما يساعد في مكافأة أو معاقبة إدارة البنوك.

### الفرع الرابع: الاستقلالية بين التأييد والمعارضة

رغم كون فكرة استقلالية البنوك المركزية لاقت تأييد كبير خاصة من قبل السلطات المسؤولة في البنوك المركزية، إلا أنها لا تحظى بموافقة عامة فهناك مؤيد كما يوجد معارض لها.

#### ➤ مؤيدو الاستقلالية

يستند أنصار استقلالية البنك المركزي إلى أن استقلاليته تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم واستقرار مستويات الأسعار أي تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، كما أنه وباعتباره المؤسسة الوحيدة المخولة بإصدار النقد يجب المحافظة على استقلاليته.<sup>1</sup>

#### ➤ معارضو الاستقلالية

يرى معارضو الاستقلالية بأن منح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية يؤدي إلى تعارض بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية، كما يرون أن درجة الانضباط المالي للحكومة -وليس الاستقلالية- هي العامل الأساسي الذي يؤدي إلى تحقيق هدف استقرار الأسعار، إذ لا تكون هناك استقلالية للبنك المركزي إلا في ظل توافر قدر كبير من الانضباط المالي، الذي يجعل تحقيق الاستقرار النقدي أمراً ممكناً.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عطية عبد الواحد، الاتجاهات في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع الإشارة لحالة مصر، جامعة عين شمس، دار النهضة العربية، مصر، ص ص 224-225

<sup>2</sup> بن قدور على ويبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للتوزيع والنشر، الأردن، ص ص 73-75

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

### المطلب الثالث: السياسة النقدية

يقضي استقرار قيمة النقد واستقرار الأسعار والاستقرار الاقتصادي عموماً وجود سياسة على مستوى كلي تعمل على متابعة الكتلة النقدية وضبطها باستمرار تسمى السياسة النقدية وعليه سنحاول في هذا المطلب التعرف على أهم معالمها.

### الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

نظراً للأهمية التي تكتسبها السياسة النقدية فقد حاول العديد من الاقتصاديين تعريفها ف:

- عرفها **Einzing** بأنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت لأهداف نقدية أو غير نقدية؛
  - كما عرفها **Kent** بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين؛<sup>1</sup>
  - عرفها **Boch** بأنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية؛<sup>2</sup>
  - وعرف الاقتصادي **JP Patat** السياسة النقدية عموماً بأنها ذلك العمل القائم على مراقبة النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة؛<sup>3</sup>
  - كما تم تعريفها بأنها مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أساسها استقرار الأسعار.<sup>4</sup>
- وبناء على التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف عام للسياسة النقدية فهي عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية عن طريق استخدامها لأدوات مختلفة، وذلك لأجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

### الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية أهداف عديدة ومتنوعة يمكن تقسيمها إلى أهداف أولية وأهداف وسيطية وأهداف نهائية وهي كالتالي:

#### أولاً: الأهداف الأولية:

يستخدم البنك المركزي الأهداف الأولية للسيطرة على الأهداف الوسيطة وهي:

<sup>1</sup> زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص164

<sup>2</sup> بن قدور على ويبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35

<sup>3</sup> بن عزة إكرام وشليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 2017-1990، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، مجلد04، العدد02، 2018، ص180

<sup>4</sup> محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص481

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

➤ **مجموعة الاحتياطات النقدية:** تتضمن القاعدة النقدية\* واحتياطات الودائع الخاصة\*\* والاحتياطات غير المقرضة\*\*\*.<sup>1</sup>

➤ **ظروف سوق النقد:** هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصد البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، يعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة إزاء معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.<sup>2</sup>

### ثانيا: الأهداف الوسيطة

هي متغيرات نقدية تهدف السلطات النقدية للتحكم فيها حتى تصل إلى تحقيق أهدافها النهائية وهي مستهدفات سعرية وكمية.<sup>3</sup>

➤ **أسعار الفائدة:** تسعى السلطات النقدية من خلال التلاعب بأسعار الفائدة للتأثير على الاستهلاك والادخار وحركة رؤوس الأموال المحلية والدولية؛

➤ **سعر الصرف:** إن الاستقرار في سعر الصرف يشكل خط دفاع رئيسي لاستقرار وتنافسية الاقتصاد الوطني نحو الخارج خاصة في ظل التقلبات الشديدة لأسعار الصرف وهجمات المضاربة؛

➤ **المجمعات النقدية:** ربط النقديون تحقيق الاستقرار النقدي والنمو المتوازن في الاقتصاد، بالمحافظة على تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستويات محددة، كما يسمح بضبط كمية النقود المتداولة في الاقتصاد مع حاجيات الإنتاج وتبادل السلع والخدمات وهو ما يجعل البنك المركزي ملزما بتحديد العرض النقدي.<sup>4</sup>

\*القاعدة النقدية هي النقود المتداولة لدى الجمهور ونقود الودائع والاحتياطات المصرفية لدى البنك المركزي والنقود الموجودة في خزائن البنوك.

\*\*احتياطات الودائع الخاصة هي الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع لدى البنوك الأخرى

\*\*\*الاحتياطات غير المقرضة هي الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات المقرضة

<sup>1</sup>يونابي فتيحة، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، معارف مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، العدد22، 2017، ص58

<sup>2</sup>جميلة بغدادية وآخرون، استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر مقارنة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات، مجلة

الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد08، العدد01، 2022، ص101

<sup>3</sup>ليلي اسمهان بقيق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة أبي بكر بالفايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص17

<sup>4</sup> شرارة جلول، السياسة النقدية والاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية تخصص نقدي ومالي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2023، ص ص11-12

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

### ثالثا: الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف الأولية ولوسيطيه بمثابة الأدوات المساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية. وتتمثل هذه الأخيرة فيما يلي:

➤ **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** يتفق الاقتصاديون أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية<sup>1</sup>، حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج حدوث الكساد إن وجد، لأن استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

➤ **تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة):** يرى الاقتصاديون بأن مستوى العمالة الكاملة هو ذلك المستوى الذي يجد فيه كل راغب وقادر على العمل فرصة عمل. تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تحقيق مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الكلي الفعال وزيادة الاستثمار، وأهم طريقة متبعة في ذلك هي زيادة المعروض النقدي فتتخفف أسعار الفائدة ما يؤدي إلى إقبال رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفف البطالة.

➤ **تحقيق النمو الاقتصادي:** تسعى جميع حكومات العالم إلى تحقيق هذا الهدف، ويقصد بالنمو زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى، وينتج عنه زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، حيث تحدث السياسة النقدية تغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في عرض النقود بواسطة التحكم في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار حيث أن السياسة النقدية التوسعية تستطيع المحافظة على سعر الفائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

➤ **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة<sup>4</sup>. هناك اختلافات في السياسة الاقتصادية فيما يخص استخدامات السياسة النقدية لتجنب الاختلالات النقدية لأن الأمر يتعلق بسعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، فانخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذا البلد الذي تتخفف فيه الأسعار فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست-الجزائر، العدد02، 2012، ص468

<sup>2</sup> نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994، ص59

<sup>3</sup> حمداني معمر وبناي مصطفى، السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد05، العدد02، 2021، ص55

<sup>4</sup> محمد بلوافي، مرجع سبق ذكره، ص470

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص59

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

ويطلق على الأهداف النهائية للسياسة النقدية تسمية المربع السحري لكالدور، الذي تم تصميمه من قبل الاقتصادي نيكولاس كالدور في عام 1960، والذي يحقق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وجاءت تسميته بالمربع السحري لكالدور نظرا لأنه من الصعوبة بمكان تحقيق تلك الأهداف مجمعة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أنواع السياسة النقدية

يكون اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهونا بنوع المشكلة الاقتصادية أو الأزمة القائمة، ولمحاولة علاجها نتوقف عند الحالات التالية:

#### أولاً: السياسة النقدية التقييدية (الانكماشية)

عندما يكون اقتصاد البلد يعاني من وضع تضخمي تفوق فيها السيولة الحد المرغوب فيه، فإن هذا يتطلب إزالة هذا الوضع بتدخل البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية الانكماشية. عن طريق تقييد الإنفاق والائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع، ورفع معدل الفائدة، ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار أي محاربة التضخم.<sup>2</sup>

#### ثانياً: السياسة النقدية التوسعية (التضخمية)

عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود (كساد) فالدولة عن طريق البنك المركزي تسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعاً لزيادة الاستثمار ومنه الناتج المحلي الخام والتقليص من حدة البطالة.<sup>3</sup>

#### ثالثاً: السياسة النقدية المختلطة

تناسب هذه السياسة البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية وهنا يلجأ البنك المركزي إلى زيادة حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة، والتقليل من هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل.<sup>4</sup>

#### المطلب الرابع: السياسة النقدية غير التقليدية

تعتبر السياسة النقدية غير التقليدية من أهم الموضوعات الاقتصادية التي اهتم بها الباحثين الاقتصاديين مند بروزها كحدث اقتصادي على الساحة الدولية، حيث لجأت العديد من البنوك المركزية العالمية إليها كحل استعجالي لإعادة التوازنات النقدية والمالية في ظل عجز السياسة التقليدية وعليه سنتعرف على السياسة النقدية غير التقليدية من خلال ما يلي:

<sup>1</sup>آمال على إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، مصر، العدد03، الجزء الثاني، 2019، ص ص 128-129

<sup>2</sup>بن قدير على وبيبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص36-37

<sup>3</sup>بن عامر نبيل، تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية (2000-2006)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد20، 2009، ص09

<sup>4</sup>بن قدير على وبيبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص37

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية غير التقليدية

- لا يوجد إجماع على إعطاء تعريف للسياسة النقدية غير التقليدية حيث نستطيع تعريفها من جانبين:
- **جانب المستهدفات:** مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة خلال فترة زمنية معينة وعليه فإن تعريفها ينطوي على استهداف تحقيق متغير اقتصادي حقيقي محدد (النمو والتشغيل .....)<sup>1</sup>.
  - **جانب الأدوات المستخدمة:** السياسة النقدية غير التقليدية تستخدم زمن الأزمات يتم من خلالها تنفيذ دعما ائتمانيا معززا، وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة وفي الأسواق المالية وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، كل ذلك يهدف لدعم سير عمل القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمات المالية.<sup>2</sup>
- كما يمكن تعريفها بأنها قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة، والميزة الأساسية من وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق اصدار سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة وذلك لتوفير السيولة لتحفيز الاقتصاد.<sup>3</sup>
- من ناحية أخرى يمكن القول إن السياسة النقدية غير التقليدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والبرامج النقدية الاستثنائية التي تطبقها السلطات النقدية لاحتواء ومعالجة الأزمات المالية الحديثة، وكذلك لضمان الاستمرارية في الفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، في ظل الأزمات التي أثبتت محدودية السياسة التقليدية وعجزها الوظيفي.<sup>4</sup>
- من خلال ما سبق من تعاريف يمكننا القول بأن السياسة النقدية غير التقليدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الجديدة التي لجأ إليها البنك المركزي من أجل التعامل مع الأوضاع السائدة، ومحاولة كسر حالة الركود التي سادت وذلك لعجز الإجراءات التقليدية، بحيث عمل البنك المركزي من خلالها على إعادة الاستقرار للقطاع المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup>صاري على، السياسة النقدية غير التقليدية الادوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة

الجزائر، 3، الجزائر، العدد 04، 2013، ص 60

<sup>2</sup> Michael Joyce and others, **Quantitative Easing and Inconventionnel Monetary Policy-an introduction**, The Economic journal, volume 122, Issue 564, Novembre 2012, p276, seen on the 05-03-2024 on the following website <https://doi.org/10.1111/J.1468-0297.2012.02551.x>

<sup>3</sup> Marek Gertler and peter Karadi, **Model of unconventional Monetary**, **Journal of Manetary Economics**, volume 58, Issue 01, january 2011, pages 17-34, seen on the 05-03-2024 on the following website <https://doi.org/10.1016/J.J.moneco.2010.10.004>

<sup>4</sup>العشي وليد، تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير تقليدية بعد الأزمة المالية 2008، أطروحة دكتوراه في العلوم

اقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018، ص 111

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

### الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية غير التقليدية

للسياسة النقدية غير التقليدية العديد من الأهداف يمكننا ذكر أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

➤ **الرفع من كمية الأموال المتداولة في السوق:** يهدف إلى تلبية الطلب على النقد من قبل المتعاملين الاقتصاديين، ففي الظروف العادية لا يمكن تبني هذا الهدف لأن الطلب على النقد غير مستقر على المدى القصير، أما في حالة الأزمات المالية فيمكن اعتماده لأن البنك المركزي مستعد لضخ الأموال بكميات محدودة كما أنه يتم توجيه عرض النقود للدولة لأنها المتعامل الاقتصادي الوحيد، الذي من المؤكد أنها تنفق هذه الأموال لمعالجة عجز الميزانية.

➤ **التأثير على انخفاض نسب الفائدة:** حيث يلتزم البنك المركزي بشكل صريح على إبقاء سعر الفائدة منخفض جدا حتى مستوى الصفر لفترة طويلة من أجل الوصول لأهداف معينة كمستوى معين من التضخم كمثل على ذلك.

➤ **إزالة عوائق السيولة في أسواق القرض:** عن طريق شراء السندات مباشرة وعليه كخطوة أولى يمكن للبنك المركزي أن يقوم عوض البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض للاقتصاد، وشراء السندات التي تمثل قروضا للاقتصاد (سندات خاصة)، والهدف من هذه العمليات هو إعادة الحيوية لسوق السندات وتوفير التمويل للاقتصاد بشكل مباشر.

### الفرع الثالث: شروط تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية

نظرا للظروف الاقتصادية غير الاعتيادية التي تنفذ فيها السياسة النقدية غير التقليدية باستخدام أدوات غير المعتادة وجب توفر مجموعة من الشروط تمثلت في:

- الملائمة: لا بد من تناسبها قدر الإمكان مع درجة التفكك والاضطراب التي تعاني منها السوق التي تسعى إلى إنقاذها؛

- لا بد أن تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية إلى البنوك التجارية لمعالجة قضاياها، الخاصة بإعادة التمويل وإصلاح الموازنات في الأمد المتوسط، لأن البنوك الى حد كبير هي الأداة الرئيسية لدى البنك المركزي لإعادة التمويل "غير المعياري". فإن هذه الرسالة تشكل أهمية خاصة في وقت الأزمات.<sup>2</sup>

- عجز الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، عادة ما تستعمل البنوك المركزية في سعيها لمعالجة الازمات المالية أداة أساسية تتمثل في تحديد معدلات الفائدة الرئيسية ومعدل الفائدة الذي تقرض به البنوك التجارية ويكون ذلك عادة على المدى القصير جدا، وتؤثر التغيرات التي يحدثها البنك المركزي على معدل الفائدة الرئيسي على

<sup>1</sup>نبيلة دودو وفوزي عبد الرزاق، السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية-دراسة تجربة التيسير الكمي في كل من الوم ل وبريطانيا، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 06، العدد04،

2020، ص335

<sup>2</sup> Jean-Cloude Trichet, **Unconventional Monetary policy Measures Principles-Conditions-Raison d'être**, international journal of central Banking, vol.9, NO. S1, January 2013, pp237-238

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

الاقتصاد عبر قناتين رئيسيتين ألا وهما قناة معدل الفائدة وقناة الائتمان وتعرثر هاتين القناتين عن العمل سيؤدي حتما إلى فشل السياسة النقدية في أداء دورها.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: استراتيجية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية سواء التقليدية أو غير التقليدية بشكل رئيسي إلى إدارة النقود في الاقتصاد والتحكم في عرض النقد، ومن أجل ذلك يقوم البنك المركزي بصفته المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية باستخدام مجموعة من الأدوات، ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على احتياطات البنوك التجارية وكل ذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية وكذلك الاقتصادية ومن خلال مبحثنا سنتعرف على هذه الأدوات بمختلف أنواعها وكذلك سنتطرق إلى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة.

#### المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية التقليدية

تمثلت في أدوات مباشرة وغير مباشرة نستعرضها فيما يلي:

#### الفرع الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية التقليدية

هي أدوات الرقابة الكمية التي تستخدم للتأثير على حجم الائتمان المصرفي الذي ينعكس بدوره على مستوى النشاط الاقتصادي وتتمثل في:

➤ **معدل إعادة الخصم:** هو ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل، التي تأتي بها البنوك التجارية إليه ليقوم بإعادة خصمها عندما تحتاج إلى سيولة. ويتم استخدام معدل إعادة الخصم وفق آلية بسيطة، إذا رأى البنك المركزي بأن السيولة الحالية في الاقتصاد متوفرة بكثرة (ما يزيد من احتمالات التضخم)، يتدخل عن طريق رفع معدل إعادة الخصم فيقل لجوء البنوك التجارية إلى خصم ما لديها من سندات تجارية، لاعتقادها أن هذا المعدل مرتفع ويفوق طاقة تحملها، مما يؤدي إلى تقلص توزيع هذه البنوك للقروض، أما في الحالة العكسية فيعتقد البنك المركزي بأن هناك نقص في السيولة الحالية (ما يقوي احتمالات الانكماش)، فيقوم بخفض معدل إعادة الخصم بشكل يشجع البنوك التجارية على إعادة خصم ما لديهم من سندات تجارية وبالتالي يؤدي إلى التوسع في توزيع القروض.<sup>2</sup>

➤ **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدوات الخزنة والسندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة والأوراق المالية بصفة عامة، قصيرة أو طويلة الأجل سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد الأمين وليد طالب ونظيرة قلادي، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الازمة المالية 2007-2008)،

مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، المجلد06، العدد01، 2019، ص21

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص 152- 153

<sup>3</sup> حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي

للبحوث والتدريب، بحث رقم63، السعودية، 2006، ص15

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

تعتبر سياسة السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي، هي تمكن السلطة النقدية بالسيطرة على العملة الوطنية فتسمح لها بتخفيضها أو زيادتها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب،<sup>1</sup> فعندما يكون الاقتصاد بحاجة إلى سيولة (يترجم ذلك بنقص السيولة لدى البنوك) يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق، وفي الحالة العكسية يطرح سندات حكومية لامتناس السيولة الفائضة.<sup>2</sup>

➤ **نسبة الاحتياطي القانوني:** تنص معظم التشريعات التي تنظم عمل البنوك في جميع الدول على ضرورة احتفاظ كل بنك تجاري بنسبة معينة من ودائعه بشكل رصيد نقدي لدى البنك المركزي، والجدير بالذكر هو أن هذه النسبة تمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به مقابل الودائع المصرفية، وأن نسبة الاحتياطي تعد من الأدوات الأكثر استخداماً في البلدان النامية لعدم وجود أسواق مالية ذات كفاءة تمكن البنك المركزي من إتباع سياسة السوق المفتوحة، وأهم ما يميز هذه الأداة أنها لا ترتبط بسعر الفائدة مباشرة، وحينما يرغب البنك المركزي التأثير على هيكل أموال البنوك التجارية لا يؤثر ذلك على سعر الفائدة.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية التقليدية

هي أدوات مباشرة تحت سلطة البنك المركزي يستعملها من أجل التأثير على الائتمان الممنوح لبعض القطاعات وتتمثل أهم هذه الأدوات في:

➤ **السوق التمويلية (تأطير القرض):** تعتبر سياسة تأطير القرض وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وتقوم سياسة تأطير القرض على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، وتعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة.<sup>4</sup>

➤ **السياسة الائتمانية للقروض:** يقصد بهذه السياسة تخصيص التمويل، أي باستطاعة البنك المركزي أن يضمن تسهيل أنواع خاصة من القروض الخاصة بالقطاعات الحيوية، والأكثر مردودية للاقتصاد الوطني، والهدف الأساسي من وراء هذه السقوف هو التأثير على اتجاه القروض إلى المجالات المراد تحفيزها وتشجيعها، وللبنك المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض البنوك والمؤسسات المالية ليس لتوفير السيولة و الائتمان اللازم لهذه المؤسسات، وإنما لإعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات

<sup>1</sup> محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 297

<sup>2</sup> رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 112

<sup>3</sup> حميد حسين خلف، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للمدة 2004-2018، مجلة

التراث، دار الشؤون العامة بغداد، العراق، المجلد 11، العدد 05، 2021، ص ص 409-426

<sup>4</sup> حمداني معمروبناي مصطفى، السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية

للفترة (2000-2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 05،

العدد 02، 2021، ص ص 52-64

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة<sup>1</sup>، وأهم محددات هذه السياسة تمثلت في: التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة؛ وتحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان؛ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛ وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي؛ رقابة الائتمان العقاري؛ هوامش الضمان المطلوب؛<sup>2</sup> وتحديد نسبة السيولة.<sup>3</sup>

كما يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأساليب تسمى بالرقابة المباشرة بهدف دعم وتقوية دور أساليب الرقابة الكمية والكيفية أي دعم الأدوات المباشرة وغير المباشرة وهي تتمثل في:<sup>4</sup>

➤ **أسلوب الإقناع الأدبي:** تتمثل في التوجيهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي لتحقيقه في شؤون النقد والائتمان؛

➤ **أسلوب الأوامر والتعليمات اللازمة:** يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات، ويحقق هذا الأسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المتخلفة التي لا تتجح الأساليب الكمية والنوعية في تحقيقها؛

➤ **أسلوب العلانية (الإعلام):** يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي، وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في توجيهه والرقابة على الائتمان.

➤ **الإيداع من أجل الاستيراد:** تجبر هذه الأداة المستوردين على ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية المخصصة للاستيراد لدى البنك المركزي لمدة طويلة، وبما أن أغلبية المستوردين ليسوا قادرين على تعويض هذه الأموال المحددة فإنهم يكونون مجبرين حينئذ على الاستعانة بقروض بنكية تسمح لهم بقيمة محددة.<sup>5</sup>

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

إن تطبيق سياسة نقدية غير تقليدية يتطلب مجموعة من الأدوات غير التقليدية، تفرضها حالة الواقع الاقتصادي المضطرب ومن أهم هذه الأدوات:

<sup>1</sup>عزازي سامية، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2021)، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية تخصص إدارة مصرفية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022-2023، ص41

<sup>2</sup>بن قنور على وبيير محمد، مرجع سبق ذكره، ص179

<sup>3</sup>مريم ماطي، مرجع سبق ذكره، ص38

<sup>4</sup>محمد ضيف الله القباطري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية (نظرية-تحليلية-قياسية)، دار غيداء للنشر

والتوزيع، الأردن، 2010، ص34

<sup>5</sup>شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير في

العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص30

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

➤ **التييسير الكمي (التسهيل الكمي):** هي عبارة عن سياسة نقدية يقوم بموجبها المصرف المركزي بزيادة حجم مركزه المالي، ليتمكن من زيادة حجم الأموال باستخدام هذه النقود الجديدة لشراء الأصول من المصارف الأخرى، مما يزيد من السيولة لدى تلك المصارف، فتصبح بذلك قادرة على إعطاء المزيد من القروض للراغبين بذلك. كما تستخدم البنوك المركزية السياسة غير التقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي عند فشل السياسة النقدية التقليدية.<sup>1</sup>

➤ **أداة التييسير النوعي:** يقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق الموجودة في أصول ميزانيته، بدلا من التركيز على زيادة القاعدة النقدية. إذ يقوم بشراء سندات أو أسهم خاصة كانت او عمومية على المؤسسات المالية أو المباشرة على المؤسسات غير المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال إصدار السيولة، وتهدف عمليات الشراء إلى رفع أسعار الأصول قصد خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل، وتنشيط الاقتصاد، وكذلك تهدف لتخفيض علاوات المخاطر لتحفيز الاستثمار.<sup>2</sup>

➤ **التوجيه المسبق:** هي إعلانات يقوم بها البنك المركزي عن حالة السوق وعن مستويات المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية، وعن نواياه في الاحتفاظ بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة المسجلة حاليا من أجل التأثير في سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين وذلك من أجل تحسين قدرتهم على توقع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، كما أنها تزداد فعاليتها عندما تكون مرافقة بسياسة تيسير كمي ذات مستويات مناسبة، خاصة في حالة انكماش اقتصادي كالإعلان عن مستويات تضخم مستهدفة أكبر من العادي لتسوية حالة الانكماش ويعتبر البنك الاحتياطي النيوزلندي أول بنك في العالم تبنى هذا النوع من التوجيه المسبق عام 1997 لمحاولة منه احتواء من الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينات؛

➤ **معدل الفائدة الصفري (الحد الأدنى للفائدة):** قيام البنك المركزي بتحديد معدلات فائدة صفرية على ودائع البنوك التجارية وهذا من أجل إجبارها على الإقراض وتمويل المستثمرين والمستهلكين بدل إيداع الفائض لديها من السيولة لدى البنك المركزي، الهدف من ذلك هو تحفيز الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد، وقد طبقت هذه المعدلات من طرف البنك المركزي الياباني خلال الفترة 2001-2006 وبعد بداية الأزمة المالية العالمية طبقت من طرف العديد من البنوك المركزية العالمية مثل البنك المركزي الأوروبي، البنك البريطاني... الخ)، كما يدل معدل الفائدة الصفري على حالة مصيدة السيولة حسب التحليل الكينزي، حيث تكون السياسة النقدية غير فعالة وهذا ما يحتم على البنوك المركزية تطبيق أدوات أخرى كالتييسير الكمي من أجل الاستفاد من المعدلات الصفرية الإسمية لسعر الفائدة وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد هاني وميلود وليد، سياسة التييسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية-دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التييسير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 03، العدد 04، جوان 2008، ص 253-254

<sup>2</sup> محمد الأمين وليد طالب ونظيرة قلادي، مرجع سبق ذكره، ص 213

<sup>3</sup> العشي وليد وصديقي أحمد، تطور أدوات السياسة النقدية غير تقليدية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الدراسات

الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، العدد 08، 2018، ص 77-78

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

➤ **حرب العملات:** ظهر مصطلح حرب العملات بعد الأزمة المالية عندما كتب الاقتصادي الصيني سوني جونج بنج كتاب سماه "حرب العملات"، فتعريف حرب العملات في النظرية الاقتصادية العملة القوية تميز الاقتصاد القومي، ولكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد وهذا هو الوضع الاقتصادي اليوم في العالم، ولهذا السبب يعمل العديد من دول العالم على إضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى، لخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الاقتصاد العالمي. كما يمكن تعريفها على أنها حرب اقتصادية يقصد بها التلاعب بسعر صرف عملة واستخدامها كسلاح وإجراء سريع المفعول للضغط وإلحاق الضرر باقتصاديات دولة ما أو لمجموعة دول وإجبارها على إعادة النظر بسياساتها وإيراداتها المالية والاقتصادية.<sup>1</sup>

➤ **معدلات الفائدة السالبة:** هي أداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، يقوم بموجبها البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة الإسمية إلى قيم سالبة على الأوراق المالية المستهدفة، وكذلك التي يكون آجال استحقاقها محددة مسبقا، أو هي الحالة التي يفرض فيها البنك المركزي ضريبة على فوائض الودائع البنكية، مما يترتب عليه التأثير على عمليات السوق ما بين البنوك وضمن التحكم الجيد وتحفيز ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: فعالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

تتمثل فعالية أدوات السياسة النقدية في قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة وتختلف من أداة إلى أخرى حسب طبيعتها وحسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.

### الفرع الأول: فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية التقليدية

هي عبارة عن فعالية كل من سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني

➤ **فعالية الاحتياطي القانوني:** تعد أداة نسبة الاحتياطي من أكثر الأدوات استعمالا في مراقبة حجم الائتمان، وتتوقف فعالية سياسة الاحتياطي النقدي القانوني على ما يلي:

- إن الاستخدام المتكرر لأداة الاحتياطي النقدي القانوني يصيب البنوك التجارية بحالة عدم اليقين ويجعل إدارة السيولة أكثر صعوبة، مما يؤثر بقوة على قابليتها لمنح القروض وبالتالي هذه الأداة لا يوصى بها إلا في الأوقات الضرورية؛

- تعتبر أقل مرونة لأنها تعامل جميع البنوك بنفس الطريقة دون مراعاة حجمها؛
- تعتبر فعالة إلى حد كبير في أوقات التضخم حيث لا تجد البنوك التجارية مضرا من تخفيض حجم القروض والسلفيات وتخفيض حجم الودائع للوصول إلى الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي الذي يقرره البنك المركزي، أما في أوقات الانكماش فإن هذه السياسة لا تكون فعالة وذلك لأن تخفيض هذه النسبة وزيادة مقدرة البنوك

<sup>1</sup> ساسي مباركة وآخرون، السياسة النقدية غير التقليدية بين المفهوم ودورها في تحفيز الاقتصاد، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 04، العدد02، 2020، ص179

<sup>2</sup> العشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص133

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

التجارية على منح الائتمان قد لا يقابله طلب متكافئ على القروض والسلفيات وتكون النتيجة وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك التجارية؛<sup>1</sup>

- تعتبر هذه الأداة أكثر فعالية في البلدان النامية وذلك لضيق حجم السوق المالي، الأمر الذي يجعل فعالية باقي الأدوات أقل؛

- أن يكون مصدر الائتمان في البنوك التجارية هو الودائع الجارية بحيث يؤدي تغير نسبة الاحتياطي القانوني إلى تغير كمية الاحتياطي الفائض المعد للإقراض؛

- أن تكون ردت فعل البنوك التجارية على تعليمات البنك المركزي إيجابية سواء قرر خفض أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني؛

- أن تكون ردت فعل رجال الأعمال على استجابة البنوك التجارية لرغبة البنك المركزي إيجابية كذلك وبنفس الدرجة التي يتوقعها، كما أن حجم الائتمان يتأثر بالظروف الاقتصادية والمالية ونظرة المستثمرين إلى مستقبل الاقتصاد، إذا كانت نظرتهم متفائلة فإن زيادة الاحتياطي القانوني لا يغني عن التوسع في الائتمان لإنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة والعكس إذا كانت نظرتهم متشائمة فإن حجم الائتمان سيقبل مهما خفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني بسبب قلة الطلب على القروض للاستثمار.<sup>2</sup>

➤ **فعالية معدل إعادة الخصم:** تكمن فعالية معدل إعادة الخصم في:<sup>3</sup>

- أن تكون عمليات الخصم لدى البنك المركزي من طرف البنوك التجارية تمثل نسبة مهمة من النشاط الإقراضي لهذه البنوك، بمعنى آخر ألا تتوفر سيولة كافية خارج البنك المركزي تمكن البنوك التجارية من الاقتراض وعدم اللجوء إليه؛

- لا يتأثر الطلب على الائتمان بأي عامل آخر غير سعر الفائدة بحيث يكون هو المحدد الرئيسي لما يطلبه المستثمرون من الائتمان، فيؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على الائتمان والعكس صحيح

- تكون الأوراق التجارية وسيلة شائعة ومهمة في تمويل التجارة الداخلية وأن تكون أهمية الوسائل الأخرى قليلة حتى يلجأ التجار لخصم الأوراق التجارية في البنوك، وتلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي من أجل إعادة خصمها.

➤ **فعالية عمليات السوق المفتوح:** تعتبر سياسة السوق المفتوحة الأداة الأكثر فعالية في النظام وتتوقف فعاليتها على عدة عوامل هي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup>رشام كهينة وجميل أحمد، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي-دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 338

<sup>2</sup>جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 135

<sup>3</sup>رشام كهينة وجميل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 336-337

<sup>4</sup>رشام كهينة وجميل أحمد، مرجع نفسه، ص 337

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

- الاحتياطات النقدية الفائضة المعدة للإقراض لدى البنوك التجارية يجب أن تتغير وفقا لاتجاهات السوق المفتوحة، فإذا اتجهت نحو عرض كميات كبيرة من النقود عن طريق شراء السندات الحكومية وأذونات الخزنة العامة، يجب أن تزيد احتياطات البنوك التجارية بنفس كمية التي يزيد بها العرض النقدي والعكس صحيح، إلا أن هذا الاقتراض غير صحيح دائما لأن هناك عوامل تؤدي إلى زيادة الاحتياطي رغم شراء البنك المركزي لكمية السندات والأذونات وعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات والأذونات، يقوم الأفراد والمؤسسات بشرائها وعند بيعها يتوقع منهم ثلاث تصرفات :

✓ يقومون بوضع هذه النقود بحساباتهم الجارية لدى البنوك التجارية؛

✓ يحتفظون بها في خزائنهم الخاصة ؛

✓ يقسمونها بين الجهتين وهذا سلوك يطلق على تفضيل السيولة، كما يوجد عامل آخر يحد من فعالية السوق المفتوحة هو انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج عند انخفاض سعر الفائدة أو انخفاض الضرائب على الإنتاج؛  
- الطلب على الائتمان من طرف المستثمرين يجب أن يتجه في نفس اتجاه رغبة المصارف فيما يتعلق بمنح الائتمان.

### الفرع الثاني: فعالية الأدوات الكيفية للسياسة النقدية التقليدية

تعتبر الأدوات الكيفية ذات فعالية كبيرة في توجيه السياسة النقدية نظرا لقدرتها على التأثير على حجم الائتمان بصفة انتقائية واستخدامه في الأغراض المطلوبة دون الوقوع في الأزمات الاقتصادية، من خلال التحكم في حجم الإنفاق الكلي الفعلي بالقدر الضروري والكيفية المناسبة<sup>1</sup>، إلا أن هذه الفعالية تحدها جملة من المعوقات أهمها:

- صعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان الجيد وتشجيعه؛

- إمكانية استعمال الأموال المخصصة للنشاط الاقتصادي الذي يقره البنك المركزي إلى وجوه أخرى غير مرغوبة؛

- إمكانية تمويل النشاط غير المرغوب باستخدام الموارد الخاصة طالما توفرت موارد أخرى بشروط ميسرة للنشاطات التي يقرها البنك المركزي؛

- يعود تقدير النشاطات المرغوبة وحجمها وأنواع القروض التي يجب أن توجه إليها البنك المركزي، وقد لا يتفق هذا التقدير مع ظروف السوق، فيؤدي سوء التقدير إلى نتائج عكسية؛

- تعتبر الأدوات الكيفية تدخلا من طرف الدولة في ظروف العرض والطلب مما يحد من حرية الأسواق ويؤثر على نظرة المستثمرين إلى النشاط الاقتصادي وقدرتهم على اتخاذ القرار؛

- سهولة اتخاذ القرارات بشأنها وسرعة تنفيذها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرغوبة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لقرع فايزة، دور السياسة النقدية في إدارة السيولة في ظل تنامي الصيرفة الإسلامية-دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي ومالي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022-2023، ص 45

<sup>2</sup> جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 139

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

- تكون أكثر فعالية عندما تكون سلطة البنك المركزي قوية وتلقى تجاوب من قبل المستثمرين والبنوك والأفراد ؛
- تكون أكثر فعالية كلما ارتبطت بالرقابة المباشرة أكثر؛
- تكون أكثر فعالية عند عجز الأدوات الكمية في تحقيق الأهداف.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

- حتى تكون أدوات السياسة النقدية غير التقليدية فعالة بالقدر الذي يسمح باستعمالها نتيجة الحاجة إليها، يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط والفرضيات تخص مؤشرات الاقتصاد الكلي وتمثلت في<sup>2</sup>:
- احتياطي نقدي مقبول لدى البنك المركزي، يجب أن يتوفر البنك المركزي على احتياطي نقدي يسمح له بتطبيق أداة التيسير الكمي؛
  - عملة وطنية مستقرة بفضل مكانة الاقتصاد وهذا يخص اقتصاديات الدول المتقدمة التي تتميز بالتنوع والتوسع الكبير، الأمر الذي يجعل عملتها لا تعاني من اضطرابات أسعار الصرف؛
  - تضخم منخفض قريب من الواحد؛
  - سعر فائدة قريب من الصفر؛
  - طلب داخلي ضعيف المرونة قريبا من الصفر، ما يعكس وضعية اختلال مؤقتة ناجمة عن قواعد السوق تظهر لنا في شكل ركود أي كساد لعدة سنوات أي نمو بين 0% و 1%؛
  - تستعمل أداة التيسير الكمي لخفض معدلات الفائدة طويلة الأجل لإعادة تنشيط الاقتصاد مباشرة؛
  - التيسير الكمي يقوم على زيادة خصوم ميزانية البنك المركزي حيث يكون أكثر فعالية وذلك بقيام البنك المركزي بإنشاء أصول مختلفة قد تشمل أصول قليلة المخاطر كسندات الخزينة أو أصول أخرى أكثر خطرا كديون الوكالات والسندات المدعومة بأصول مثل سندات الرهن العقاري.

<sup>1</sup> لقرع فايضة، مرجع سبق ذكره، ص46

<sup>2</sup> بوهلة خديجة وحمو محمد، فعالية السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة

دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد10، العدد02، 2021، ص27

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سنطرق خلال هذا المبحث الى الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع البنوك المركزية والسياسة النقدية وسنقوم بمقارنتها مع دراستنا الحالية وإبراز اوجه التشابه ووجه الاختلاف ليتبين لنا القيمة المضافة من خلال دراستنا:

#### المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنعرض فيما يلي الدراسات السابقة باللغة العربية مرتبة ترتيبا تصاعديا من الأقدم إلى الأحدث، كما سنبدأ بالدراسات الأجنبية قبل المحلية

##### الفرع الاول: دراسات أجنبية

**الدراسة 01:** دراسة لحسين عبد المطلب الأسرج، عبارة عن مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 05، 2008، تحت عنوان "تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2004)"، هدفت هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال فترة الدراسة في ظل مجموعة الإجراءات المتخذة والقوانين الموضوعة من أجل إدارة السياسة النقدية، قد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- السلطات النقدية لم تستطع تحقيق كل النتائج المرجوة من الأهداف؛
- لكي تتمكن السلطات النقدية من توفير حاجة النمو الاقتصادي من الأرصدة النقدية دون التسبب في تضخم الأسعار، فإن يتعين عليها مراقبة الطلب على النقود وتوجيه عرض النقود بالصورة التي تستوفى احتياجات الطلب على الأرصدة النقدية؛
- إعداد إطار للسياسة النقدية تبنى على استهداف التضخم، حيث لم يعد ممكن الاستمرار في سياسة نقدية تابعة تسترشد بسعر الصرف بعد زوال مرشدها ومثبتها المتمثل في تثبيت سعر الصرف؛
- ضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسؤولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية وباقي الجهات الحكومية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، في إطار السياسة العامة للدولة.

**الدراسة 02:** دراسة لخلف حميد حسين عبارة عن مقال منشور في مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 05، 2021، تحت عنوان "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)"، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الأساسي للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السعي لتحقيق سعر مستقر للدينار العراقي، وقد اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز معالم الدراسة، خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- حققت السياسة النقدية في العراق خلال فترة الدراسة نجاحا من خلال المحافظة على القيمة الحقيقية للدينار مقابل الدولار الأمريكي، ويعود ذلك بالأساس إلى تدخل البنك المركزي العراقي من خلال طرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي من خلال مزاد العملة الأجنبية؛

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

- قانون البنك المركزي في القانون العراقي ينص على الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة (الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم)؛

- إن السياسة النقدية في العراق لم تستطع كبح التضخم حتى سنة 2006، مما يؤشر نجاح السياسة النقدية المعتمدة في احتواء الظاهرة التضخمية من خلال استخدام الأدوات التشغيلية (سعر الفائدة وسعر الصرف) في تحقيق الأهداف النهائية للسلطة النقدية.

### الفرع الثاني: دراسات محلية

**الدراسة 01:** دراسة لمحمد نذير نصيرة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017-2018 تحت عنوان "دور البنك المركزي في تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"، هدفت الدراسة إلى تحديد إطار شامل ومتكامل لاستقلالية البنك المركزي وإلى تقييم هذه الاستقلالية وأثرها على السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار، وقد استعمل المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- من خلال أدوات السياسة النقدية يمكن للبنك المركزي رسم معالم السياسة المراد تحقيقها؛  
- هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حيث أن السياسة النقدية بمختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم، التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي؛  
- على السلطات النقدية إتباع استراتيجية متكاملة في السياسة النقدية بداية بمعركة جمع المعلومات عن القطاع الحكومي الذي تأثر بالسياسة النقدية وذلك لتحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة وتحقيق معدل النمو والتوازن في ميزان المدفوعات.

**الدراسة 02:** دراسة لحوساوي مباركة وبن الصديق فتيحة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2019، تحت عنوان "دور البنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية في ظل تعديل الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2017-2019)"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تسيير العرض النقدي وإدارته وإلى معرفة دور البنك المركزي وإجراءات تحكمه في السياسة النقدية مع إبراز الأهمية الاستراتيجية للبنك المركزي في النشاطات النقدية، وقد تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي باعتباره المناسب لهذه الدراسة، خلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يعتمد البنك المركزي على أدوات مباشرة وغير مباشرة في إدارة السياسة النقدية غير أنه يعتمد بشكل كبير على الأدوات غير المباشرة حيث يقوم بإتباع استراتيجية محكمة لتحقيق توازن ضبط العرض النقدي وتحقيق مختلف الأهداف المسطرة له؛

- فعالية السياسة النقدية تتوقف على درجة استقلالية السلطة النقدية التي من خلالها تكون لهذه السياسة فعالية في التحكم في المعروض النقدي؛

- البنك المركزي هو المسؤول المباشر عن تصميم السياسة النقدية وتنفيذها.

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

**الدراسة 03:** دراسة لعنتروس فطيمة الزهراء وبحيح عبد القادر، عبارة عن مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 26، 2021، تحت عنوان "دور بنك الجزائر في ضبط السيولة النقدية خلال الفترة (2000-2018)"، هدفت الدراسة الى إبراز دور بنك الجزائر في عملية الإصدار النقدي ، مع تبيان تدخلات بنك الجزائر عن طريق أدوات السياسة النقدية وكذلك إبراز الآليات الكفيلة بضبط سيولة السوق النقدية في الجزائر، وقد استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بنك الجزائر يؤثر بشكل مباشر على المعروض النقدي، ويعمل على إصدار النقد وفق القيود القانونية، وعلى أساس ما تحوزه الدولة من أصول أجنبية؛

- ساهم ارتفاع إيرادات المحروقات في تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر، ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أثرت تأثيرا بالغا على كل من الوضع النقدي وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي؛

- تميز الوضع الاقتصاد في الجزائر بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر، الأمر الذي أصبحت فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المحدد الرئيسي للوضع النقدية الداخلية؛

- البنك المركزي هو المسؤول عن وضع السياسة النقدية، إلا أن هذه الأخيرة لها دور محدود في التحكم في المعروض النقدي بسبب قصور وغياب تنوع أدوات السياسة النقدية مثلا قصور استعمال السوق المفتوحة.

### المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سننظر خلال هذا المطلب إلى الدراسات السابقة باللغة الأجنبية مع ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث بدءا بالدراسات الأجنبية ثم المحلية.

### الفرع الأول: دراسات أجنبية

**الدراسة 01:** دراسة لـ Rajabboyev Botirjon Odil O'g'li And Khurshid gafirov Maksudovich مقال منشور بمجلة 3, 4, scientifique journal impact, VOL2.NO2,2023، تحت عنوان **The Rôle of the**

**Central Bank in the conduct Manetary Policy** ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور البنك المركزي في السياسة الاقتصادية في أوزبكستان وتأثير أدواته على الاقتصاد، استخدم المنهج الوصفي والتحليلي، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يلعب البنك المركزي دورا مهما في السياسة النقدية مما يضمن استقرار الأسعار والسيطرة على النظام المالي؛

- السياسة النقدية هي الأداة الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق أهدافه ويمكن للبنك المركزي استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات للتأثير على عرض النقود وأسعار الفائدة؛

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

- استقلال البنك المركزي أمر بالغ الأهمية لمصداقيته كبنك أساسي ويؤثر هذا الاستقلال على هيكل حوكمة البنك المركزي التي لديها مجلس إدارة يتكون من خبراء يتخذون القرارات السياسية بشكل عام؛  
الفرع الثاني: دراسات محلية

الدراسة 01: دراسة لـ Akacem Hacina، مقال تم نشره في Journal Management, Organization and Strategy, vol2, No1, Year2020، تحت عنوان **The Monetary policy and the Economic equilibrium in Algeria**، هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحسين الاقتصاد من خلال إبراز فعالية الجهاز المصرفي من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وقد استخدم المنهج الوصفي والتحليلي، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:  
- سعت السلطات العامة لوضع السياسة النقدية باستخدام وسائلها وأدواتها المختلفة بهدف ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى من خلالها للوصول إلى معدل نمو إيجابي؛  
- التحدي الذي لازال يمثل قلقا للسلطات النقدية هو إتباع استراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفرق بين حجم وكمية الأموال المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي؛  
- يعتمد تطوير الاقتصاد على درجة تطوير النظام المصرفي الذي يخلق المناخ المناسب ويتفاعل مع المتطلبات الاقتصادية وميزان المدفوعات؛  
- لا تحدث الشؤون النقدية الخارجية تلقائيا بل تتطلب تدخلا ضروريا من السلطات النقدية وبالتالي تبرز فعالية أداء السياسة النقدية في تطبيق أدواتها لتحقيق أهدافها المختلفة والوصول إلى حلول للاختلالات وتحقيق التوازن العام.

الدراسة 02: دراسة لـ Ahmed Bairech And Azzedine Attia مقال منشور في مجلة Economic and Management Research journal, VoL16, No2, Year 2022، تحت عنوان **The effect of Monetary policy instruments of inflation Rate in Algeria**، هدفت الدراسة إلى إبراز دور أدوات السياسة النقدية في التحكم في معدل التضخم في الجزائر، وتم استخدام بيانات الفترة (1994-2019)، استخدم المنهج الوصفي والتحليلي التي يتلاءم مع نوع الدراسة، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:  
- كان الاتجاه التضخمي والنمو، مرتبطين بشكل كبير بأدوات السياسة النقدية مثل (سعر الفائدة، الاحتياطي الإجمالي، سعر إعادة الخصم)؛  
- إن التغييرات في بعض أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الدراسة مثل (معدل الفائدة، الاحتياطي الإجمالي) لم تكن مقياسا في تحديد تغييرات معدل التضخم؛  
- على الرغم من أن تغيير معدل الخصم كان له تأثير واضح على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، فإن التنسيق بين مختلف أدوات السياسة النقدية يبقى ذو أهمية كبيرة للسيطرة على معدلات التضخم بكفاءة وفعالية.

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية

الدراسة 03: Sadouni Mohamed And Mazeri Abdelhafid ، مقال منشور في مجلة European Economic Letters , VoL13, No1, 2023، تحت عنوان **The role of Manetary policy in Achieving the Objectives of Kaldor's Magic Square in Algeria During the periode1990-2021** ، هدفت الدراسة إلى تحليل الدور المحتمل للسياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري لكاردور في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وقد استخدم المنهج الوصفي والتحليلي، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: من خلال التحليل الاقتصادي والقياسي فقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للسياسة النقدية في الجزائر على أي من قطب من الأقطاب الأربعة للمربع السحري لكالدور ، مما يدعو إلى إعادة النظر في تصميم السياسة النقدية للسماح بتحرير القنوات التي تؤثر على المتغيرات الأساسية للاقتصاد الجزائري.

### المطلب الثالث: الفرق بين دراسة الحالية والدراسات السابقة والقيمة المضافة:

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة حول موضوع بحثنا، تبين لنا أن: دراستنا الحالية والدراسات السابقة تتشابه نوعا ما في طريقة طرح الموضوع، حيث تقوم دراستنا بإتباع خط مماثل لمعظم الدراسات السابقة من حيث التطرق للمفاهيم العامة المتعلقة بمتغيرات الدراسة مع تحليل مختلف المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة النقدية. في حين اختلفت دراستنا عن بقية الدراسات السابقة في: هدفت معظم الدراسات السابقة لإبراز فعالية السياسة النقدية في ضبط إحدى المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم أو العرض النقدي، بينما حاولت دراستنا إبراز فعالية دور البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية من خلال إبراز فعالية أدوات سياسته النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي إضافة إلى الاستقرار المالي، كما تم التطرق إلى فعالية أدوات سياسته النقدية غير التقليدية التي يستخدمها وقت الأزمات سواء المتعلقة بالتقلبات في أسعار النفط أو الأزمة الصحية العالمية "جائحة كورونا"، التي اجتاحت العالم ابتداء من 2019.

تناولت الدراسات السابقة أهمية استقلالية البنك المركزي الجزائري في تنفيذه للسياسة النقدية، من خلال التطرق إلى قانون النقد والقرض 10-90 والتعديلات التي تلتها والمتمثلة في الأمر 11-03 وكذلك التعديل بالأمر 04-10 و التعديل بالقانون 10-17، بينما تميزت دراستنا بالتطرق إضافة إلى القوانين السابقة الذكر إلى القانون النقدي و المصرفي 09-23 المؤرخ في 21-06-2023، وأهم ما جاء فيه من توجيهات وتعديلات تعزز من استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية.

دراستنا الحالية تميزت بالاعتماد على تحليل دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية للفترة (2000-2023)، بينما تناولت دراسات سابقة عينات مختلفة عربية وأخرى أجنبية وتوقفت في سنة 2021، وهذا ما أعطى لدراستنا نوع من الحداثة.

### خلاصة الفصل

على ضوء ما تناولناه ، يمكن القول أن البنك المركزي هو مؤسسة عمومية غير ربحية تقع في أعلا هرم الجهاز المصرفي، وهو البنك الوحيد المخول بخلق وتدمير العملة الوطنية كما يعتبر السلطة النقدية بالدولة فهو إضافة إلى قيامه بالإصدار النقدي يعتبر بنكا للحكومة وبنكا للبنوك، وهو المنظم والمسير للجهاز المصرفي وللسياسة النقدية ،التي بدورها تمثل مجموعة الإجراءات والوسائل والسياسات التي يتولاها البنك المركزي لتحقيقه للأهداف المسطرة، وقد يلجأ البنك المركزي للسياسة النقدية غير التقليدية في الحالات الاستعجالية التي تحدث جراء الأزمات المالية وذلك لإعادة التوازن المالي والنقدي.

ومن خلال فصلنا حاولنا تسليط الضوء على أهم أدوات السياسة النقدية التقليدية (مباشرة وغير مباشرة) وأدوات السياسة النقدية غير التقليدية في الحالات الاستثنائية (عند الأزمات)، وكذلك تطرقنا إلى أهمية استقلالية البنوك المركزية و المعايير التي تقيم درجة هذه الاستقلالية والتي تسعى من خلالها السلطات النقدية إلى تحقيق العديد من الأهداف كتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والتوازن في ميزان المدفوعات، ومحاربة التضخم وكذلك تخفيض معدلات البطالة وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التي تسعى إليها البلاد.



# الفصل الثاني

## تمهيد

في ظل سعي الجزائر لإدماج اقتصادها الوطني في الاقتصاد الدولي بصورة إيجابية، واستجابة منها للإصلاحات التي أمثلتها الهيئات الدولية، عمدت إلى إجراء عدة إصلاحات اقتصادية ومن بينها الإصلاحات المصرفية، التي باشرتها الجزائر قصد التكيف مع اقتصاد السوق، ومنحت هذه الإصلاحات الاستقلالية اللازمة للبنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

وبما أن السياسة النقدية للبنك المركزي، هي جزء من السياسة الكلية فهي أيضا تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، وعلاج الاختلالات في الاقتصاد من خلال تحقيقها للأهداف المحددة وفق قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات التي تلتها، وذلك باستخدام الأدوات المناسبة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وعليه فقد قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي من بحثنا التي تناولنا فيه دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، إلى مبحثين:

المبحث الأول: بنك الجزائر وسياسته النقدية خلال الفترة (2000-2023).

المبحث الثاني: تقييم دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

## **المبحث الأول: بنك الجزائر وسياسته النقدية خلال الفترة 2000-2023**

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج عدة تحولات تمت عبر مراحل عقب الاستقلال، وقد عملت الجزائر على إصدار مجموعة من القوانين حكمت تأسيس بنكها المركزي وتحديد مهامه، هذه الإصلاحات كان لها انعكاسات على أداء السياسة النقدية خلال تلك الفترات. ومن ناحية أخرى فإن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كان له هو الآخر تأثير على مسار السياسة النقدية.

وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى لمحة عن بنك الجزائر واستقلالته بالإضافة إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2023).

### **المطلب الأول: لمحة عن بنك الجزائر**

سنتطرق إلى أهم مراحل إنشاء بنك الجزائر وأيضاً تعريفه ومهامه.

### **الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر**

أنشئ البنك المركزي أثناء الاستعمار الفرنسي بموجب القانون 04-08-1851، وكان من صلاحياته امتياز الإصدار النقدي في إطار السيادة الفرنسية، وكان في بداية نشأته يقوم بمزاولة نشاطه كمؤسسة للإصدار ومنح الائتمان في نفس الوقت، ولكن ومع مرور الوقت تآكلت هذه الوظيفة الأخيرة (منح الائتمان) ليصبح بنكا مركزيا بكل خصائصه، وكان يسمى ببنك الجزائر وتونس وهذا ابتداء من سنة 1946.<sup>1</sup>

بعد حصول الجزائر على استقلالها تقرر تأسيس البنك المركزي الجزائري ليحل محل بنك الجزائر وتونس، ابتداء من 01-01-1963 طبقا للقانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي وذلك في 13-12-1962، وقبلها فقد تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في 29-08-1962، وقد أوكلت للبنك مهمة إصدار عملة وطنية والإشراف على السياسة النقدية وتوجيه البنوك التي كانت السلطات الجزائرية تستعد لتأميمها، وكانت أصول البنك المركزي الجزائري تبلغ حوالي 3,2 مليار فرنك قديم تتمثل في حوالي 46 مليون ذهب، 100 مليون حسابات جارية، 2,5 مليار سندات الخزينة.<sup>2</sup>

أصبح بعدها البنك المركزي الجزائري يسمى ببنك الجزائر بموجب قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14-04-1990

### **الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر**

بنك الجزائر هو المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال. إنه بنك مركزي بمعناه الأوسع، يحكمه قانون 09-23 المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق لـ 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، والذي يعرفه بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وتعتبر تجارية مع أطراف ثالثة؛

<sup>1</sup>أيمن بن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015، ص ص11-12

مبوشيحي بوحوص والعيد محمد، مسيرة عملة الدينار والبنك المركزي الجزائري من زاوية الميزانية المحاسبية، مجلة المالية

والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 278

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

يتولى حوكمة بنك الجزائر المحافظ، ويساعده ثلاثة نواب معينين بموجب مرسوم رئاسي. لدى بنك الجزائر مجلس إدارة مسؤول عن التداول في جميع الأمور المتعلقة بالتسيير والإدارة.

يشرف على مراقبة تسيير بنك الجزائر هيئة الرقابة التي تتألف من رقيبين يعينهما مرسوم رئاسي.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أدوار ومهام بنك الجزائر

يتولى بنك الجزائر العديد من المهام وتتمثل أهمها في:<sup>2</sup>

• **الاستقرار النقدي:** تتمثل وظيفة بنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية، وتكون مسؤولة عن تنظيم تداول الأموال وتوجيه ومراقبة توزيع الائتمان بجميع الوسائل المناسبة، إضافة إلى تنظيم السيولة وتنظيم سوق النقد الأجنبي وضمان سلامة النظام المصرفي وصلابته.

• **الإصدار النقدي:** تفوض الدولة لبنك الجزائر حصريا امتياز إصدار النقود الائتمانية من الأوراق النقدية والمعدنية، كما يحدد بنك الجزائر العلامات المميزة للأوراق النقدية أو العملات المعدنية ويضع إجراءات مراقبة تصنيعها وتدميرها.

• **الإشراف المصرفي:** يحدد بنك الجزائر الشروط العامة التي يمكن بموجبها السماح للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية بالتأسيس والعمل في الجزائر، كما يعمل بنك الجزائر باعتباره بنك البنوك على وضع مختلف الإجراءات والتعليمات ويقوم بكل المهام التي تتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي.

• **بنك الحكومة:** يقوم بنك الجزائر بصفته بنك الحكومة بما يلي:<sup>3</sup>

✓ الوكيل والمستشار المالي للحكومة؛

✓ ممثل الحكومة أمام الهيئات المالية الدولية؛

من خلال ما سبق يظهر لنا بأن بنك الجزائر يقوم بجميع الوظائف التقليدية للبنوك المركزية سواء بنكا للحكومة أو بنك للبنوك أو محتكر للإصدار النقدي.

### المطلب الثاني: استقلالية بنك الجزائر

بعد الاستقلال كان البنك المركزي الجزائري لا يزال تابعا للنظام الفرنسي، لذا عملت الجزائر على تحريره من القوانين الفرنسية والعمل على استقلاليته، وسنتعرف في هذا المطلب على استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 90-10 وبعده، كما سنتطرق إلى أهم معايير استقلاليته.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، أسس بنك الجزائر، شوهده بتاريخ 25-02-2024 على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/عن-بنك-الجزائر/>

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التنظيم والمهام، شوهده بتاريخ 25-02-2024 على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التنظيم/>

<sup>3</sup> شوارد حمزة، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية نقود وبنوك، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2006-2007، ص205

### الفرع الأول: استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 90-10

لم يكن للبنك المركزي الجزائري في بداية الاستقلال دور يعكس حقيقة البنوك المركزية، وهذا لعدم وجود وسائل الرقابة النقدية الفعالة لديه كاشتراط نسبة السيولة في موجودات البنك، لأن البنوك العاملة في الجزائر كانت في غنى عنه، إذ كانت تلجأ في حالة احتياجها للتمويل إلى مراكزها الرئيسية في فرنسا على أساس أن الجزائر لم تخرج من منطقة الفرنك الفرنسي إلا في أكتوبر 1963، ونظرا لاختيار الجزائر نهج التخطيط المركزي، فقد صعبت مهمة الجهاز المصرفي الجزائري لتداخل الوظائف بين البنوك والخزينة العمومية.

فبعد تأسيس بنك الجزائر ولتعزيز السلطة النقدية لديه، تم إصدار عملة وطنية تحت اسم الدينار الجزائري وذلك في 10 أبريل 1964، والتي كانت قيمته مطابقة لقيمة الفرنك الفرنسي. في قانون المالية 1965 وضع البنك المركزي في خدمة الخزينة العامة الشيء الذي قلل من مكانته أنداك، فضلا عن تحول المنظومة المصرفية إلى أداة لتطبيق السياسة التي تقررها الحكومة في إطار المخطط الوطني للتنمية، في هذه المرحلة لم يعط لبنك الجزائر الاستقلالية التي تمكنه من تحديد السياسة النقدية، الشيء الذي جعل مصادقية هذه الأخيرة أمرا صعبا، حيث كان النقد يمثل التابع المتغير للخطة المالية ونتج عنه دخول الجزائر في اختناقات اقتصادية اضطررتها إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي دفعتها إلى إعادة النظر في التشريعات النقدية.<sup>1</sup>

لقد شكل القانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 نقطة تحول كبيرة في المنظومة المصرفية والنقدية وقطعية تامة مع السياسات والأساليب السابقة المرتبطة بالشأن المصرفي والنقدي وقد جاءت بمجموعة من المبادئ التي أدت لتحقيق العديد من الأهداف المرجوة من هذه الإصلاحات والتي تكون قد أعطت الاستقلالية للبنك المركزي، وأهم هذه المبادئ والأهداف المحققة منها نجد:<sup>2</sup>

#### ❖ فصل الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: ويعني أن القرارات النقدية تحدد على أساس الأهداف النقدية التي

- تحددها السلطة النقدية بدلا من تحديدها على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، وقد سمح هذا المبدأ ب:
- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛
  - تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
  - خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب مؤسسات عامة أو خاصة؛
  - إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

#### ❖ فصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة: وقد سمح هذا المبدأ ب

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛

<sup>1</sup>بوزعرور عمار، الجدال حول استقلالية البنك المركزي-حالة بنك الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد14، العدد02، ص192-194

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص13-15

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المترابطة عليها؛
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- ❖ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: هو إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ونتج عنه
- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- توزيع القروض يعتمد على الجدوى الاقتصادية للمشاريع؛
- ❖ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: تمثلت في هيئة مكلفة بالسياسة النقدية وهي مجلس النقد والقرض وتتمتع بصلاحيات واسعة في مجال النقد والقرض وذلك أدت إلى تحقيق
- الانسجام في السياسة النقدية؛
- الاستقلالية ليضمن تنفيذ السياسة النقدية؛
- موجودة في الدائرة النقدية لتضمن التحكم في النقض؛
- ❖ وضع نظام بنكي على مستويين: يسمح للبنك المركزي بممارسة نشاطه كسلطة نقدية والبنوك التجارية كموزعة للقروض وهذا ما اعطى استقلالية أكثر للبنك المركزي بكونه فعلا بنكا للبنوك.
- وبعدها تم تعديل القانون بموجب الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون.<sup>1</sup>
- الفرع الثاني: استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11-03
- ظهر هذا القانون في 26 أوت 2003، بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لا يزال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي حيث اتضح ضعف آليات الرقابة التي يستعملها بنك الجزائر، فجاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن حيث:<sup>2</sup>
- تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس مهام في مجال النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية، ساسة الصرف، التنظيم والإشراف، أنظمة الدفع؛
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمتابعة نشاطات البنك؛
- التشاور بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي؛
- إنشاء لجنة مشتركة بنك الجزائر مع وزارة المالية تشرف على تسيير الرصيد الخارجي والمدىونية الخارجية؛
- ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية لمكافحة تبييض الأموال؛

<sup>1</sup> سليمان ناصر وأدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟،

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 02، 2015، ص15

<sup>2</sup> محجوبي مجدوب، إستقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10-90 و الأمر 11-03، مجلة

الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، سنة 2012، ص ص 105-106

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

- صدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية ويستعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة؛

- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات ويسمح بالتقييم والاطلاع على تطور الوضعية المالية

### الفرع الثالث: استقلالية بنك الجزائر في ظل القانون النقدي و المصرفي 09-23

يجدر الإشارة أن بعد الأمر 11-03 كان هناك تعديلات، وذلك حسب الظروف السائدة وتشمل ذلك:<sup>1</sup>

تعديل الأمر 04-10 الذي جاء من أجل المحافظة على التوازنات الداخلية وأهم ما نص عليه هو توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل السعي لتحقيق استقرار الأسعار، وكذلك تطبيق قانون المتعلق بالاستثمار الأجنبي على البنوك والمؤسسات المالية. وبعدها جاء التعديل القانون ب الأمر 10-17 والذي ينص على إمكانية بنك الجزائر تمويل الخزينة العمومية عن طريق شراء السندات المالية التي تصدرها بشكل استثنائي لمدة 05 سنوات وذلك بسبب الأزمات الحاصلة.

بعد 20 سنة من صدور قانون النقد والقرض، وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية والصحية وبسبب الآثار

السلبية للأمر رقم 10-17، جاء القانون 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023، الذي يلغي الأمر 11-03

أي أنها تعتبر المرحلة الثالثة من الإصلاحات في الجزائر منذ إصدار قانون النقد والقرض 10-90، وقد تم تغيير اسمه إلى القانون النقدي و المصرفي بدلا من قانون النقد والقرض وأهم ما جاء فيه :

- إعادة اعتماد نظام العهدة (أربع سنوات) لممارسة وظيفة بنك الجزائر ونوابه، قابلة للتجديد مرة واحدة، مما من شأنه إرساء مصداقية أفضل، تحقيق الاستقرار في التسيير واستقلالية أكبر لبنك الجزائر؛  
- إدخال آليات جديدة للسياسة النقدية مع إمكانية تكييفها مع خصوصيات العمليات البنكية لضمان نجاعة أكثر للسياسة النقدية؛

- إعادة تنظيم تركيبة كل من مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، من خلال توسيع تركيبته وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض مما يمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، حيث توسع صلاحياته لتشمل البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع، والوسطاء المستقلين ويرخص بفتح مكاتب الصرف؛

- توسيع مهمة بنك الجزائر في مجال الأمن ومراقبة أنظمة الدفع لتشمل المقاصة والتسوية وتسليم الأدوات المالية؛

- توسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرض من خلال انخراط هيئات القروض الأخرى، غير الخاضعة لإشراف بنك الجزائر في مركزية المخاطر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>رنان مختار، الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 09-23، مجلة أبحاث

اقتصادية معاصرة، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، السنة 2023، ص ص 285-286

<sup>2</sup>وزارة المالية، تدخل وزير المالية أمام المجلس الشعبي الوطني لعرض مشروع القانون النقدي المصرفي 09-23، شوهذ يوم

2024-05-18 على الرابط:

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

- التكيف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحويلات الاقتصادية والمالية العالمية؛
- مواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي؛
- العمل على تعزيز الحوكمة في كل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر؛
- العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني؛
- منح السيولة الاستيعابية، فقد أدرج هذا التعديل أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر نجاعة على الاستقرار المصرفي، من خلال منح السيولة الاستيعابية، كما لاذ أخير للبنك نو ملاءة يواجه مشكل سيولة مؤقتة؛
- استحداث لجنة الاستقرار المالي، كآلية جديدة ووقائية لصد الصدمات المالية وتسييرها عند حدوثها.
- يهدف القانون إلى زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة؛
- توسيع رقمه المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية هو الدينار الرقمي الجزائري الذي يصدره ويديره بنك الجزائر.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: معايير استقلالية بنك الجزائر

- لاستقلالية البنوك المركزية عدة معايير تم تحديدها من قبل القوانين المنشأة والمنظمة للبنك المركزي أبرزها قانون النقد والقرض 10-90 وبعده الأمر 11-03 بالإضافة إلى القانون النقدي والمصرفي 09-23، حيث يمكن إبراز مدى استقلالية بنك الجزائر من خلال المعايير التالية:<sup>2</sup>
- ❖ من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء:

- يرأس إدارة البنك محافظ ويساعده ثلاث نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي، يمنعه القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى، وتتمثل مهام المحافظ في:
- تمثيل الدولة في الهيئات الدولية والبنوك المركزية الأجنبية؛
  - يمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية؛
  - ينظم مصالح البنك ويحدد نشاطاته؛
  - يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة؛
  - يحدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى

### ❖ من حيث درجة تدخل الحكومة:

- يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون، أو نص يتعلق بالمالية والنقد، كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه إيجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة، وكل ما يراه مهما لتطويع الاقتصاد. ويقوم بنك الجزائر أيضا بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن يمده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها

<sup>1</sup>رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص 287-288

<sup>2</sup>سهام محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-176

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، إضافة إلى ذلك فيقوم بنك الجزائر أيضا ب:

- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ما عدى في حالة الاقتراض من طرف الدولة أو لحسابها؛
  - مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية؛
  - المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصرف والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة؛
- رغم ذلك فإن الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة.

بالإضافة إلى ذلك يوجد معيار آخر لاستقلالية بنك الجزائر وهو:

### ❖ من حيث هدف السياسة النقدية

حسب ما نصت عليه المادة 35 من قانون النقدي والمصرفي 09-23 الصادر في 21-06-2023، في صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، يقوم بنك الجزائر بالحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو قوي للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي ولهذا الغرض يكلف ب:

- تنظيم حركة النقدية؛
  - يوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة؛
  - توزيع القرض وضبط السيولة؛
  - سهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج؛
  - ضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.
- بناءً على ما سبق يمكننا القول إن استقلالية بنك الجزائر ورغم أهميتها والجهود المبذولة لتطويرها إلا أن ذلك يجب أن يكون متطلبا لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع الجزائري ويجب أن تتوافق مع السياسات التنموية للبلاد.

### المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

إن المشاكل التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، جعلت الدولة تحاول معالجة تلك المشاكل من خلال السياسة النقدية باعتبارها الوسيلة المزوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وعليه وقبل التعرف على أهم محطات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 سنشير إلى سياسة النقدية المتبعة قبل هذه الفترة.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

### الفرع الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 2000

عندما نتحدث عن السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 2000، يجب أن نتوقف عند محطتين مهمتين هما:

#### ❖ السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 1990

إن اختيار الجزائر للنظام الاقتصادي الموجه مركزيا جعل القطاع المصرفي تابع لمتطلبات الخطة الاقتصادية العامة، فانحصرت مهام هذا القطاع في تلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية التي كانت تابعة للدولة، وبالتالي كانت السياسة النقدية عديمة الفعالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أبعدت الدائرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي وكانت مجرد سياسة ائتمانية يأخذ فيها القرض المصرفي الأولوية في تمويل النشاط الاقتصادي، وكانت تابعة للسياسة المالية والأداة المبررة لمراقبة الكتلة النقدية هي القرض. فقد استخدمت أدواتها لتحقيق بعض الأولويات في مجال القرض بعيدا عن متطلبات الاستقرار النقدي.<sup>1</sup>

#### ❖ السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 1990

يمكن القول إن السياسة النقدية خلال فترة التسعينات مرت بمرحلتين مهمتين:<sup>2</sup>

**الفترة الممتدة من 1990-1994:** حاولت السياسة النقدية خلال هذه الفترة السعي إلى ضمان استمرار تمويل الاقتصاد الوطني في ظل العمل على تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار النقدي، وعليه أصبح التحكم في الأسعار يشكل انشغالا هاما للسياسة النقدية. ففي سنة 1990 استهدفت هذه الأخيرة محاولة التخفيف من تسارع التضخم في ظل التطهير المالي الكلي لمحافظ البنك المركزي، وفي سنة 1991 استهدفت التحكم في التضخم في ظل التثبيت الاقتصادي، وفي سنة 1992 استهدفت التخفيف من وتيرة التضخم في ظل ارتفاع التكاليف الداخلية والأجور، في حين عملت سنة 1993 على التحكم في التكاليف الداخلية وتثبيت استعمال الأسعار النسبية وتم اللجوء إلى الوسائل المباشرة.

**الفترة الممتدة من 1994-2000:** كانت السياسة النقدية خلال هذه الفترة تسعى إلى مكافحة التضخم المرتفع عن طريق إتباع سياسة تقييدية لامتناهات فائض الطلب، توافق ذلك مع برنامج لتثبيت الاقتصاد الكلي متبوعا ببرنامج التعديل الهيكلي، وقد تم النجاح في تخفيض معدل التضخم إلى مستويات متدنية وتم اللجوء إلى الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية.

### الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 2000

مرت السياسة النقدية بعد سنة 2000 بالعديد من التطورات يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### ❖ السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2014

إن التطور الحاصل في هذه الفترة (من حيث مؤشرات الاستقرار المالي) كان له أثر كبير في اتجاه ومسار السياسة النقدية في الجزائر، فتميزت هذه الفترة بطفرة بترولية في السوق العالمية، حيث ساهمت في تحسن

<sup>1</sup>بن قور على ويبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 235

<sup>2</sup>الطاهر لطرش، تطور السياسة النقدية بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول السياسة النقدية

الاقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 13 ماي 2013، ص 59

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

الوضع النقدية خارج السوق النقدية، كذلك حدثت تطورات عديدة للسياسة النقدية، حيث شهد بنك الجزائر خلال هذه الفترة استخدام أدوات السياسة النقدية خارج السوق النقدية، المتمثلة في سياسة إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى عملياته في السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت، واسترجاع السيولة،<sup>1</sup> وقد تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) كما أدت إلى تعزيز مؤشرات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، ففي سنة 2010 أصبح هدف التضخم أساسيا للسياسة النقدية مع الحفاظ على أهداف الكمية النقدية.

تميزت سنتي 2011\_2012 بالتوسع النقدي واستمرار التضخم حيث واصل بنك الجزائر امتصاص فائض السيولة على مستوى سوق النقدية، وظل الوضع على ما هو عليه في سنة 2014 ليستمر البنك المركزي في امتصاص السيولة الفائضة، لهدف التحكم في المعروض النقدي وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار.

### ❖ السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2023

استكمالا لإصلاحات السياسة النقدية تم تعزيز الإطار التنظيمي، وأصبحت مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، والحفاظ على شروط النقد والقرض والصرف لنمو مدعم للاقتصاد، مع العمل على الاستقرار الداخلي والخارجي.<sup>2</sup> غير أن بعد الأزمة النفطية العالمية 2014 الذي كانت لها تداعيات على الاقتصاد الجزائري، حيث شهدت سنة 2016 منعرجا في بعض مجاميع القطاع النقدي، بحيث تقلص فائض السيولة المصرفية ونتيجة لهذا الظرف اتجهت إدارة السياسة النقدية إلى ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي أي إتباع السياسة النقدية التوسعية، واستمر الوضع نفسه في سنة 2017 باستخدام أدوات السوق لضخ السيولة وتفعيل السوق النقدية ما بين المصارف ولكن لصعوبة الحفاظ على ديناميكية السوق النقدية ما بين المصارف ولإرساء معدلات الفائدة على مستوى هذا السوق وفق المعدل التوجيهي لبنك الجزائر وفي ظل الاستخدام الواسع للتمويل غير التقليدي لجأت إدارة السياسة النقدية سنة 2018 لأدوات السوق لامتناس السيولة، أما عن سنة 2019 فشهد تراجع في السيولة وعجز في ميزان المدفوعات نتيجة لإلغاء التمويل غير التقليدي وتميز الوضع بتراجع التضخم، ولكن في سنة 2020 ونتيجة للأزمة الصحية العالمية كان هدف السياسة النقدية خلال هذا الوضع هو صمود الاقتصاد من أجل حماية الاقتصاد الوطني و تحقيق استقرار الأسعار ولكن مع استمرار الأزمة الصحية والارتفاع المستمر لمعدلات التضخم تم وضع برنامج لإعادة التمويل لضمان سيولة إضافية للبنوك وذلك سنة 2021، مع تمديد للتدابير الاحترازية المعمول بها، أما عن سنتي 2022-2023 فشهدتا استمرار في ارتفاع في معدلات التضخم

<sup>1</sup>شليق عبد الحليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق الاقتصاد في الجزائر 1990-2014، أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017-2018، ص 179

<sup>2</sup>بنك الجزائر، المادة (35) من الأمر رقم 04-10

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

نتيجة للأزمة الصحية و بالتالي البنوك المركزية من أجل تحقيق استقرار الأسعار تتبع سياسة نقدية تتماشى مع الظروف السائدة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: تقييم دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2023

يسعى بنك الجزائر منذ تأسيسه لتحقيق أهداف السياسة النقدية التي ترسمها الدولة، ولتحقيق ذلك يستخدم مجموعة من الأدوات التي يراها مناسبة وتلائم الوضعية الاقتصادية والنقدية للبلاد خلال تلك الفترة. وعليه سنتطرق من خلال مبحثنا إلى استراتيجية بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2023 ، ومن تم تقييم أدائه في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

#### المطلب الأول: استراتيجية بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

إن الحديث عن استراتيجية بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2023 يتطلب منا في البداية التعرف على أهداف السياسة النقدية، ومن ثم التعرف على مختلف أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر لتحقيق ذلك خلال هذه الفترة.

#### الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

تنص المادة 55 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، على أن: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"<sup>2</sup>. كما تنص المادة 35 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض على أن "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"<sup>3</sup>. من خلال نص المادتين نلاحظ أن الأمر 03-11 قد حافظ على أهداف السياسة النقدية المذكورة في القانون 90-10 والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد هذا من جهة، من جهة أخرى نلاحظ أنه تم إلغاء هدف التشغيل والذي جاء ضمنيا في القانون 90-10 تحت إطار تنمية جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية.

لكن حسب التقارير الصادرة من بنك الجزائر لسنة 2001 وسنة 2002، نجد في طياتها أن بنك الجزائر اتخذ هدف استقرار المستوى العام للأسعار كهدف أساسي<sup>4</sup>، بالإضافة إلى تقرير بنك الجزائر لسنة 2003، الذي نص على ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وفي نفس التقرير لسنة 2003 نجد أن بنك الجزائر اعتمد على استهداف التضخم في معدل 3% من أجل

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية خلال الفترة 2010-2022 بتصرف

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية المتعلقة بالنقد والقرض، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1999، ص 527

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية المتعلقة بالنقد والقرض، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003، ص 7

<sup>4</sup> Banque d'Algérie rapport annuel juillet 2001 « évaluation économique et monétaire en Algérie » et le rapport annuel juin 2002 « évaluation économique et monétaire en Algérie »

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

المحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار<sup>1</sup>، ثم واصل في هذا المنوال لغاية سنة 2006، وفي سنتي 2007-2008 فقد حدد مجال التضخم المستهدف (3-4) %، أما سنة 2009 فقد استهدف معدل 4%.

سنة 2010 وبعد صدور الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتم الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، نجد أنه في نص المادة الثانية من الأمر 04-10 تم تعديل الفقرة الأولى للمادة 35 من الأمر 11-03 حيث نصت على: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصراف، والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي".

كما نصت المادة 35 من القانون 09-23 القانون النقدي والمصرفي المؤرخ في 21 جوان 2023 على "السهر على تحقيق هدف استقرار الأسعار، إضافة إلى توفير جميع الشروط في ميادين النقد والقرض والصراف، والحفاظ عليها لنمو قوي للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي".

من خلال ما سبق نستنتج أن هدف السياسة النقدية خلال الفترة (2023-2000) كان تحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي بالإضافة إلى العمل على تحقيق نمو اقتصادي والسهر على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

### الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية التقليدية المطبقة من قبل بنك الجزائر خلال الفترة 2023-2000

استخدم بنك الجزائر خلال الفترة المذكورة عدة أدوات غير مباشرة تمثلت في سياسة إعادة الخصم، أداة الاحتياطي الإجباري، السوق المفتوحة، أداة استرجاع السيولة بالمناقصة، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة وستتعرف على تطور استخدام هذه الأدوات خلال الفترة 2000-2023 كما يلي:

#### 1- أداة إعادة الخصم

تعد أداة إعادة الخصم من الأدوات غير المباشرة لبنك الجزائر، فهو يستخدمها من أجل التحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 10-90 شروط إعادة الخصم من خلال تحديد السندات التي يمكن إعادة خصمها من طرف بنك الجزائر.<sup>2</sup>

كما أشار الأمر 11-03 إلى إمكانية قيام بنك الجزائر بعمليات إعادة الخصم وفق الشروط التي يحددها النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض، بما يتلاءم مع الأهداف المحددة للسياسة النقدية.<sup>3</sup> أدرج نظام 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية هذه الأداة ضمن أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر المستخدمة لبلوغ الأهداف المسطرة وتحدد شروطها من خلال أنظمة خاصة بها.

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, rapport annuel avril 2003 « évaluation économique et monétaire en Algérie »

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية المتعلقة بالنقد والقرض، العدد 16، الصادرة في 18 فرييل 1990، المواد 71-70-69-72 من قانون النقد

والقرض 10-90، المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، ص 528

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية المتعلقة بالنقد والقرض، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003، المواد 41-40 من الأمر 11-03 المؤرخ في 27

أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ص 8

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

في فترة الدراسة (2000-2023)، استخدم بنك الجزائر معدل إعادة الخصم بنسبة 6% خلال سنة 2000 و2001، ليخفضه بنصف نقطة سنة 2002، ثم بنقطة كاملة سنة 2003، ليصل سنة 2004 إلى 4% ليواصل بعدها العمل وفق هذه النسبة إلى غاية سنة 2016 أين خفضها إلى 3,5%، وانطلاقا من سنة 2017 تم رفعه إلى 3,75%<sup>1</sup>.

### 2- أداة الاحتياطي الإجباري

تمثل نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر، والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 93 حيث فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28%، ويجوز للبنك الجزائري تجاوز هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانونا<sup>2</sup>، غير أن بنك الجزائر بدأ باستعمال هذه الأداة بصفة مستمرة في سنة 2001 ورغم ذلك فإن الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لم يشير إلى هذه الأداة، وقد أعاد تقنينها عبر تعليمية صادرة عنه سنة 2004 أقر فيها نسبة الاحتياطي الإجباري التي يمكن أن تصل حتى 15% في حين يمكن أن تكون مساوية للصفر، وحدد أيضا نظام القاعدة التي تحسب على أساسها النسبة، وفترة تكوين الاحتياطات وكذلك المكافأة المتعلقة بها، والعقوبات المفروضة على البنوك التي لا تستوفي شروط تكوين الاحتياطي الإجباري<sup>3</sup>.

استخدم بنك الجزائر أداة الاحتياطي الإجباري بنسبة 03% سنة 2001، ليقوم برفعها إلى 4,25% سنة 2002 ثم رفعها بنقطتين سنة 2003، و بربع نقطة سنة 2004 وواصل العمل بها إلى غاية 2007، سنة 2008 قام برفعها إلى 8%، ثم إلى 9% سنة 2010، ليواصل عملية رفع نسبة الاحتياطي الإجباري حيث وصلت سنة 2012 إلى 11%، وسنة 2013 بلغت 12% وقد اعتمد هذه النسبة إلى غاية سنة 2016 أين خفضها إلى 8% ثم إلى 4% سنة 2017، ليقوم برفعها إلى 10% سنة 2018، سنة 2020 عرفت تخفيضا ملحوظا في نسبة الاحتياطي الإجباري فقد بلغت 3%، ثم خفضها بنقطة سنة 2022 و رفعها سنة 2023 إلى 2,75%،<sup>4</sup> ليرفعها في بداية 2024 إلى 3%<sup>5</sup>.

### 3- أداة السوق المفتوحة

تدخل هذه الأداة ضمن عمليات بنك الجزائر في السوق النقدية وطبقا للمادتين 76-77 من قانون النقد والقرض 90-10، يمكن لبنك الجزائر أن يتدخل في السوق النقدية ضمن الحدود والشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، لبيع وشراء سندات عامة تستحق في أقل من 6 أشهر، ولا تتم هذه العمليات لصالح الخزينة

<sup>1</sup> بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 5-17-37-52-61 للسنوات 2008-2012-2017-2020-2022

<sup>2</sup> المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10، ص 531

<sup>3</sup> على لزعر وفضيل الرايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الصفر، 2012، ص ص 188-189

<sup>4</sup> بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 5-17-37-52-61 للسنوات 2008-2012-2017-2020-2022

<sup>5</sup> La banque d'Algérie, **indicateurs associés aux Opérations de politique monétaire**, vu le 25-05-2024 sur le site suivant :

<https://www.bank-of-algeria.dz/statistiques-associees/>

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

العمومية، كما يجب ألا يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها بنك الجزائر على هذه السندات 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة السابقة؛

المادة 45 من الأمر 11-03 أشارت إلى إمكانية تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العامة، ولا تتم العمليات لصالح الخزينة العمومية.

بالرغم من أهمية هذه الأداة، غير أن بنك الجزائر لم يتمكن من استخدامها بشكل مستمر في السوق النقدية نظرا لضعف تطور السوق النقدية فقد استخدمت أول مرة سنة 1996 بمبلغ قدر 4 بملايين دولار في ملف السندات العمومية التي لا تتجاوز 6 أشهر<sup>1</sup>، وفي مارس 2017 تم استخدام عمليات السوق المفتوحة مرة أخرى لمدة 7 أيام بمعدل 3,5 % إلى غاية 2019، بعدها توقف عن استخدام هذه الأداة إلى غاية جانفي 2020 أين أعاد استخدامها بنفس النسبة السابقة 3,5%، ليقوم بتخفيضها إلى 3,25% أفريل 2020 ثم بربع نقطة ماي 2020، واستخدمها إلى غاية سبتمبر 2020 بنفس النسبة ليتوقف عن استخدامها بعد ذلك إلى غاية شهر ماي من سنة 2023 أين أعاد استخدامها بمعدل 3 %<sup>2</sup>.

كما قام بنك الجزائر باستخدام عمليات السوق المفتوحة لمدة 3 و6 و12 شهر ابتداء شهر ماي 2017 إلى غاية مارس من سنة 2018 بنسبة 3,50% و توقف بعدها عن استخدامها نهائيا<sup>3</sup>.  
تنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات<sup>4</sup>:

- عمليات التنازل المؤقت؛

- العمليات المسماة "النهائية" (شراء وبيع أوراق عمومية)؛

- استرجاع السيولة على بياض.

حددت التعلية 06-16 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 إجراءات وكيفيات سير هذه العمليات بما فيها إعادة التمويل الرئيسية، وعمليات إعادة التمويل لأجل الطويل، وعمليات الضبط الدقيق، وعمليات الهيكلية.<sup>5</sup>

### 4- أداة استرجاع السيولة بالمناقصة

تم استحداث هذه الأداة من طرف بنك الجزائر بالتزامن مع ظهور فائض السيولة في السوق النقدية مند بداية 2002، ليطم استخدامها ضمن وسائل السياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الهيكلية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> معمري ليلي، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر 1990-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة أكلي أمحمد أولحاج، الجزائر، 2020-2021، ص 181

<sup>2</sup> Banque d'Algérie, **Bulletins statistique Trimestriels** N° : 38-39-53-64 pour les années 2017\_2021-2023

<sup>3</sup> Banque d'Algérie, **Bulletin statistique Trimestriels** N° :41 pour l'année 2018

<sup>4</sup> نظام 02-09، المتعلق بعمليات السياسة النقدية

<sup>5</sup> التعلية رقم 06-16 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016، المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة التمويل للبنوك

<sup>6</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2010، ص 155

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

واعتمد بنك الجزائر على أداة استرجاع السيولة منذ 2002 بناء على تعليمة 02-2002 وتنص على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك لوضع جزء من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل معدل فائدة محدد يحسب على أساس عدد الأيام على 360، ويمكن لبنك الجزائر القيام بعمليات استرجاع السيولة على بياض كلما احتاج إلى ذلك.<sup>1</sup> في البداية كانت آلية استرجاع السيولة خاصة بسبعة أيام، وفي أوت 2005 تم إدخال آلية استرجاع السيولة لثلاثة أشهر كآلية جديدة لامتناس رؤوس الأموال القابلة للإقراض من السوق ما بين البنوك<sup>2</sup>، وبعدها تم إدخال آلية استرجاع السيولة ل 6 أشهر في 2013.<sup>3</sup>

خلال الفترة (2000-2023) قام بنك الجزائر باستخدام أداة استرجاع السيولة بالمناقصة ل 7 أيام ابتداء من عام 2002 بنسبة 2,75% ثم قام بتخفيضها إلى أن وصلت إلى 0,75% سنة 2004، ولكن سنة 2005 شهدت زيادة في النسبة حيث قدرت ب 1,25% ثم 1,75% سنة 2007، ليتم تخفيضها سنة 2008 إلى 1,25%، ثم 0,75% طيلة الفترة 2009-2016.

كما قام بنك الجزائر في سنة 2005 باستخدام أداة استرجاع السيولة بالمناقصة ل 3 أشهر بنسبة 1,90%، ليرفعها إلى 2% سنة 2006 ثم 2,5% في سنة 2007 ليخفضها إلى 2% سنة 2008 وانطلاقا من 2009 تم اعتماد معدل 1,25% إلى غاية 2016، إضافة إلى دخول أداة أخرى تتمثل في استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر حيز التنفيذ سنة 2013 حيث تم استخدامها بنسبة 1,25% إلى غاية 2016.

بعد توقف بنك الجزائر عن استخدام أداة استرجاع السيولة بالمناقصة في سنة 2017، قام في سنتي 2018 و 2019 بإعادة استخدامها بمعدل 3,5% بنسبة لإسترجاع السيولة ل 7 أيام ليخفضها إلى 3,25% في أبريل 2020 ثم إلى 3% في سبتمبر 2020 إلا أنه سرعان ما توقف عن استخدام هذه الأداة نهائيا، ليستخدم أداة جديدة هي استرجاع السيولة لشهر واحد لأول مرة سنة 2018 بمعدل 0,5% وبعدها استخدمها من جديد في أكتوبر 2022 وطيلة الفترة إلى غاية سبتمبر 2023 بمعدل 0,5%.<sup>4</sup>

### 5- أداة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

تم إدخال هذه الأداة من طرف بنك الجزائر في ظل الظروف التي تتميز باستمرار فائض السيولة الهيكلي الذي ظهر منذ سنة 2002، ودخلت هذه الأداة حيز التنفيذ ابتداء من جوان 2005 من خلال التعليمة رقم

<sup>1</sup> L'instruction n°02-2002 d'avril 2002, portant introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire

<sup>2</sup> Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2006, p147, rapport 2014, p111

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمراقبة في

ظرف صدمة خارجية مستمرة، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص13

<sup>4</sup> بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 17-5-37-52-61-64 للسنوات 2008-2012-2017-2020-2022-2023

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

04-05 ، وتتمثل العملية في قيام البنوك بإيداع جزء من سيولتها لدى بنك الجزائر في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، مقابل معدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر على أساس فترة الاستحقاق، ويمكن تعديل معدل الفائدة حسب التغيرات التي تطرأ على السوق النقدية.<sup>1</sup>

تتم عملية تسهيلات الودائع المغلة للفائدة بقيام بنك الجزائر بأخذ طلب عليها كل يوم 30 دقيقة قبل إغلاق نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الضخمة والدفع المستعجل "أرتس"، ويتم تحديد أجل استحقاق هذه الودائع عند افتتاح نظام "أرتس" في يوم العمل الموالي.<sup>2</sup>

استخدم بنك الجزائر أداة التسهيلات المغلة للفائدة بنسبة 0,3% ابتداء من سنة 2005 ليقوم بعدها برفعها إلى 0,75% سنة 2007 ، كما قام بخفضها إلى 0,3% سنة 2009 واعتمد نفس النسبة حتى سنة 2015 ليتوقف بعدها نهائيا عن استخدام هذه الأداة.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: أدوات غير التقليدية لبنك الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل كبيرة منذ الأزمة البترولية 2014، حيث أدت إلى انخفاض كبير في السيولة النقدية في البنوك، وأمام عجز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي استخدمها بنك الجزائر خلال هذه الفترة، لجأ هذا الأخير إلى سياسة التمويل غير التقليدي الذي يعتمد فيه على أداة التيسير الكمي، فقد تم تعديل قانون النقد والقرض 90-10 بموجب القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، والمتمم للأمر 03-11 بالمادة 45 مكرر والتي تنص على " بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل إستثنائي ولمدة خمسة سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة ، من أجل المساهمة في تغطية إحتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .

تتفد هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى: توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات". وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق النقدية من خلال رفع ما يعرف بالحد الأدنى للإقراض بين الخزينة العمومية والبنك المركزي المقدر حاليا ب 10%.

حسب ما جاء في نص القانون 17-10 فتطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر تقوم على الأسس والمبادئ التالية:<sup>4</sup>

✓ سياسة استثنائية ومحددة بفترة 05 سنوات؛

<sup>1</sup> L' instruction n°04-05 de juin 2005 relative à la facilité de dépôt rémunéré

<sup>2</sup> نظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية

<sup>3</sup> بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 05-17-37 للسنوات 2008-2012-2017

<sup>4</sup> أنفال نسيب، نفس المرجع السابق، ص 21-22

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

✓ شراء سندات الخزينة العمومية بطريقة مباشرة أي لا تتم العملية من خلال السوق ما بين البنوك؛

✓ سقف الإصدار النقدي غير محدد بقيمة معينة بل محدد بقيمة العجز في الخزينة العمومية.

وقام بنك الجزائر بتطبيق أداة التسيير الكمي عبر فترات تمثلت في:

**الفترة الأولى:** الممتدة من أكتوبر 2017 إلى غاية جانفي 2019 وذلك لنقص السيولة بعد الأزمة النفطية العالمية

2014، وأصبح يشكل عجز الموازنة ضغطا كبيرا على نمو الاقتصاد الجزائري بسبب الارتفاع المستمر للنفقات

العامة، وانخفاض ما يقابلها من إيرادات الجباية البترولية، ما انعكس بالسلب عن الوضع المالي للبلاد.<sup>1</sup>

**الفترة الثانية:** الممتدة من جويلية 2021 إلى مارس 2022، وذلك بعد الأزمة الصحية العالمية "جائحة كورونا"

التي اجتاحت العالم في أواخر 2019 وبعد إعلان منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ إبتداء من جانفي

2020 وعلى إثرها اتبعت الجزائر على غرار بقية الدول إجراءات احترازية أثرت على السيولة البنكية وعلى

الاقتصاد الجزائري ككل،<sup>2</sup> حيث نصت المادة الأولى والثانية من النظام 2021-02 المؤرخ في 10 جوان 2021

والمتمضمّن لبرنامج إعادة التمويل على أنه "يتم وضع برنامج خاص بإعادة التمويل لمدة (1) سنة واحدة ابتداء

من تاريخ 01 جوان 2021، ويأتي هذا البرنامج كدعم لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني، ويهدف إلى تحديد

القواعد والإجراءات والشروط المطبقة فيما يخص العمليات التي تدخل في إطار البرنامج الخاص بإعادة

التمويل."

وسنتطرق من خلال الجدولين المواليين تطور التمويل غير التقليدي من خلال أداة التسيير الكمي خلال

المرحلتين السابقتين الذكر:

### جدول (01): تطور التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

(مليار دينار)

السنوات	الثلاثي الاخير 2017	جانفي 2018	سبتمبر 2018	نوفمبر 2018	جانفي 2019
تمويل غير تقليدي (مليار دينار)	2185	1400	420	1187,2	1000

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات

النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص 19

تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2019، ص 140

<sup>1</sup> محسن عادل، الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية (دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي في

الجزائر 2017-2022)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،

2021-2022، ص 95

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2021، ص 39

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

من خلال معطيات الجدول رقم (01) يتبين لنا أنه خلال الثلاثي الأخير من سنة 2017 تم ضخ مبلغ إجمالي بواقع 2185 مليار دينار، منه 570 مليار دينار لتمويل عجز الإجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017، 354 مليار دينار لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، 452 مليار دينار لإعادة شراء الجزء الأول من سندات الخزينة العمومية في حوزة شركة سوناطراك، 545 مليار دينار موجهة لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية المتعلقة بديون سونلغاز، 264 مليار دينار موجهة لتسديد الجزء الأول من القرض الوطني السندي، وخلال جانفي 2018 تم إصدار مبلغ إجمالي قدر بـ 1400 مليار دينار، كتسبيق لتغطية جزئية لعجز الخزينة العمومية المرتقب لسنة 2018، وتخصيص موجه لصندوق الوطني للتقاعد، قصد تسديد ديونه تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قدر بـ (500) مليار دينار، خلال شهر سبتمبر 2018 ضخ مبلغ قدر بـ 420 مليار دينار، منها 100 مليار دينار موجهة لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية التي في حوزة القرض الشعبي الجزائري، مقابل تطهير ديون سونلغاز، 320 مليار دينار لصالح الصندوق الوطني للاستثمار، الذي سيقترض هذا المبلغ للقرض الشعبي الجزائري، قصد تمويل مؤخرات تسديد برامج السكن «البيع بالإيجار» AADL لسنتي 2017 و2018. خلال شهر نوفمبر 2018 تم طلب تمويل بمبلغ 1187,2، هذا المبلغ يوجه بصفة كلية للاستثمار (صندوق الوطني للاستثمار وسوناطراك بـ 735,2 مليار دينار و452 مليار دينار على التوالي). تجدر الإشارة إلى أن رصيد حساب الخزينة لدى بنك الجزائر في نهاية سبتمبر 2018 كان دائنا بواقع 1474 مليار دينار.<sup>1</sup>

كما تم التمويل النقدي لاحتياجات الخزينة العمومية، بواقع 1000 مليار دينار في بداية 2019 ليصل حجم إجمالي التمويل غير التقليدي في جانفي 2019 إلى 6192,2 مليار دينار.

### الجدول رقم (02) تطور التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة 2021-2022

(مليار دينار)

السنوات	جويلية 2021	أوت 2021	سبتمبر 2021	نوفمبر 2021	جوان 2022
تقليدي (مليار دينار)	396,11	443,89	420	420	463,39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2021-2022

من خلال معطيات الجدول رقم (02) يتبين لنا أن بنك الجزائر إبتداء من شهر جويلية 2021 وضع برنامج خاص لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة، حيث أجرى 05 عمليات إعادة تمويل، الأولى بمبلغ 396,11 مليار دينار في 7 جويلية 2021، الثانية بمبلغ 443,89 مليار دينار في 4 أوت 2021، الثالثة بمبلغ 420 مليار دينار في 8 سبتمبر من نفس السنة، الرابعة بمبلغ 420 مليار دينار في 3 نوفمبر 2021، وبذلك بلغ إجمالي السيولة التي تم ضخها بموجب البرنامج الخاص في نهاية سنة 2021 بـ 1680 مليار دينار منها 508,78 مليار دينار ساهمت في زيادة سيولة البنوك، كما تم في شهر جوان 2022 إنهاء العمل بالبرنامج الخاص بإعادة التمويل بمبلغ 2100 مليار دينار، حيث يقدر المبلغ المسدد في 2022 بـ 463 مليار دينار، أي بنسبة 22% من البرنامج.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام

المجلس الشعبي الوطني، ص 18-20

<sup>2</sup>بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2021، ص 39، التقرير السنوي 2022، ص 45

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

### المطلب الثاني: تقييم أداء بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الداخلي خلال الفترة (2000-2023)

تسعى السلطة النقدية لتحقيق الاستقرار الداخلي من خلال إدراج أدوات نقدية مناسبة لمحاربة الضغوط التضخمية التي تتخلل الاقتصاد، من جراء تنامي المعروض النقدي دون مقابل غير حقيقي، وكذا القيام بعدة مشاريع تموية من أجل تنمية السياسة التشغيلية والتقليل من البطالة من أجل إنعاش الاقتصاد وتحقيق معدل نمو جيد، وعليه من خلال مطلبنا سنتطرق إلى تطور كل تلك العوامل التي يستطيع بنك الجزائر من خلالها تحقيق الاستقرار الداخلي.

### الفرع الأول: بنك الجزائر وتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

#### أولاً: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

يعتبر المعروض النقدي من الأهداف الوسيطة التي يسعى البنك المركزي للتحكم فيها من أجل بلوغ الأهداف النهائية، والجدول الموالي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).

#### الجدول رقم(03): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية M <sub>2</sub>	2022	2473,5	2901,5	3299,5	3644,4	4070,4	4827,6	5994,6
النقود M <sub>1</sub>	1048	1238,5	1416,3	1643,5	2165,7	2437,5	3177,8	4233,6
معدل تغير في M <sub>2</sub> %	13	22,3	17,3	15,6	10,5	11,7	18,6	24,2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكتلة النقدية M <sub>2</sub>	6956	7178,7	8162,8	9929,2	11015,1	11941,5	13686,8	13704,5
النقود M <sub>1</sub>	4964,9	4949,8	5638,5	7142,7	7681,5	8249,8	9603	9261,1
معدل تغير في M <sub>2</sub> %	16	3,1	15,4	19,9	10,9	8,4	14,6	0,13
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023 (اشهر الأولى)
الكتلة النقدية M <sub>2</sub>	13816,3	14974,6	16636,7	16506,6	17659,6	20053,5	22955	23908,7
النقود M <sub>1</sub>	9407	10266,1	11404,1	10975,2	11901,8	13590,3	15370	16017,72
معدل تغير في M <sub>2</sub> %	0,79	8,3	11,1	-0,8	7	13,6	14,3	4,15

2023 : الإحصائيات الخاصة بهذه السنة تخص تسعة أشهر الأولى

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم:6-21-43-61-64 للسنوات 2009-2013-2018-2022-2023

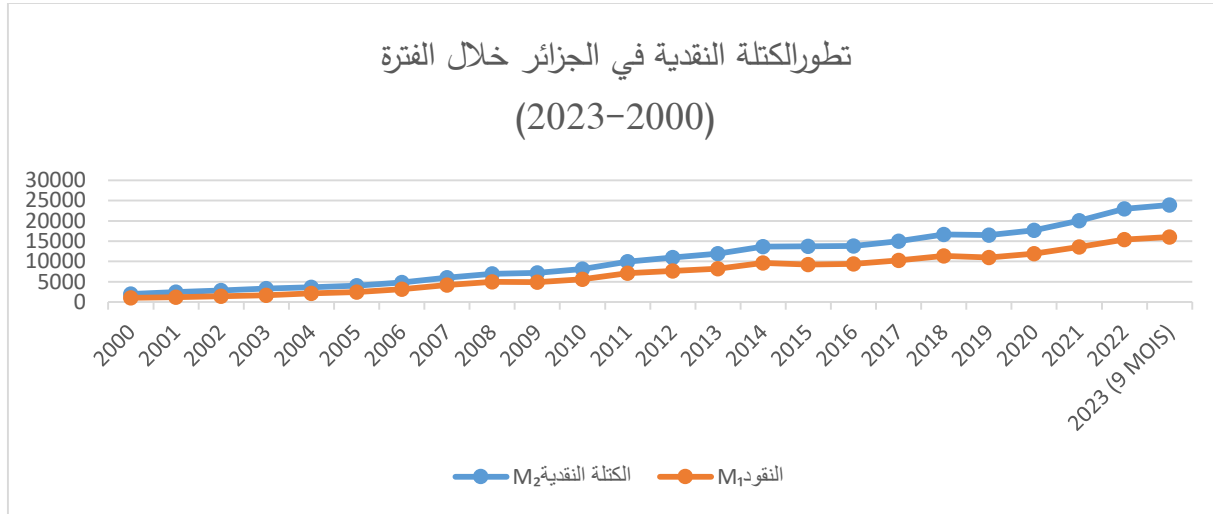
بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية، التقرير السنوي، 2022-

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuelle année 2002

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

### شكل رقم (1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة مليار دينار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (01) يتبين لنا أن الكتلة النقدية في تزايد مستمر طيلة الفترة (2000-2023) انتقلت فيها من 2022 مليار دينار سنة 2000 إلى 16017,72 مليار دينار سنة 2023 وهذا راجع لسببين رئيسيين، حيث مر تطور الكتلة النقدية بمرحلتين تميزت المرحلة الأولى الممتدة من (2000-2014) بزيادة صافي الموجودات الخارجية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، بينما الفترة الممتدة من (2014-2023) كانت زيادة الكتلة النقدية نتيجة التمويل غير التقليدي الذي يعتمد على الإصدار النقدي بدون مقابل إنتاجي، وعليه فإن دور بنك الجزائر يكون بإتباع استراتيجية تسمح له بالتحكم في حجم المعروض النقدي.

➤ الفترة الممتدة من (2001-2004) انتقلت فيها نسبة تغير في الكتلة النقدية من 22,3% إلى 10,5%، قام بنك الجزائر لامتناس السيولة الزائدة بتطبيق معدل الاحتياطي الإجباري بنسبة 3% سنة 2001 ورفعها إلى 6,5% سنة 2004، كما استخدم أداة استرجاع السيولة لـ 7 أيام سنة 2002 بنسبة 2,75% ثم خفضها إلى 0,75% سنة 2004.

➤ الفترة (2005-2007): عرفت بعدها نسبة التغير في الكتلة النقدية إرتفاعا متزايدا وصل ذروته سنة 2007 بنسبة 24,2% و رجع سبب هذا الارتفاع الكبير إلى تطبيق الدولة سياسة مالية توسعية اعتمدت فيها على برامج الإنعاش والدعم الاقتصادي، وقد قام بنك الجزائر لامتناس فائض السيولة باستخدام أداة استرجاع السيولة لـ 7 أيام بنسبة 1,25% ورفعها إلى 1,75%، كما استخدم استرجاع السيولة لـ 3 اشهر بنسبة 1,90% سنة 2005 ورفعها إلى 2,50%، وكذلك استخدم بنك الجزائر أداة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة بنسبة 0,3% سنة 2005 ورفعها إلى 0,75%.

➤ انخفضت نسبة تغير الكتلة النقدية لتصل سنة 2009 إلى 3,1%، هذا التراجع ناتج عن الأزمة المالية العالمية 2008، قام بنك الجزائر ببناء على ذلك بتخفيض من نسبة استرجاع السيولة لـ 7 أيام من 1,25%

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

إلى 0,75%، وخفض نسبة استرجاع السيولة لـ 3 أشهر من 2% إلى 1,25%، إضافة إلى تخفيضه إلى معدل تسهيلات الودائع المغلة للفائدة من 0,75% إلى 0,3% .

➤ ارتفعت نسبة التغير في الكتلة النقدية لتصل سنة 2011 إلى 19,9%، قام بنك الجزائر من أجل إمتصاص السيولة بالرفع من نسبة الاحتياطي الإجباري من 8% سنة 2009 إلى 9% سنة 2011، كما واصل استخدام أدوات استرجاع السيولة لـ 7 أيام و3 أشهر بنفس النسب وكذلك بالنسبة لتسهيلات الودائع المغلة للفائدة فقد حافظ على نفس النسبة.

➤ انخفضت نسبة التغير في الكتلة النقدية بعدها لتصل إلى 8,4% سنة 2013، قام بنك الجزائر خلال هذه الفترة استخدام أداة استرجاع السيولة لـ 6 أشهر لأول مرة سنة 2013 بنسبة 1,50%، إضافة إلى إبقائه على نفس نسب أداتي استرجاع السيولة لـ 7 أيام و3 أشهر وكذلك نفس نسبة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

➤ سنة 2014 ارتفعت فيها نسبة تغير الكتلة النقدية لتصل إلى 14,6%، وحافظ بنك الجزائر على نفس النسب الذي استخدمها في أدواته لامتصاص السيولة، كما رفع من نسبة الاحتياطي الإجباري ليصل 12%، ويجدر الذكر أن أداة إعادة الخصم هي مطبقة منذ بداية الفترة ولكن بسبب فائض السيولة في المصارف أصبحوا لا يحتاجون لإعادة الخصم وبذلك قام البنك بفرض نسبة 6,5% وخفضها إلى 4% ليظل مستقرا عندها إلى غاية 2015.

➤ عرفت سنتي 2015 و2016 انخفاض كبير في نسبة تغير الكتلة النقدية حيث كادت أن تكون منعدمة، فبلغت على التوالي 0,13% و0,79%، سبب هذا الانخفاض هي الأزمة النفطية العالمية 2014، قام بنك الجزائر بتخفيض معدل الاحتياطي الإجباري ليصل سنة 2016 إلى 8%، كما خفض معدل إعادة الخصم ليصبح 3,5% سنة 2016، كما توقف عن استخدام أداة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة سنة 2015.

➤ عرفت الكتلة النقدية بعدها ارتفاعا بلغ سنة 2018 نسبة 11,1%، حيث قام بنك الجزائر بتغيير سياسته بسبب العجز في السيولة الناتج عن التراجع الكبير في أسعار البترول، فتوقف عن استخدام أدوات استرجاع السيولة لـ 3 و6 أشهر، كما قام بخفض معدل الاحتياطي الإجباري إلى 4% ثم عاود رفعه إلى 10%، واستخدم البنك أدوات ضخ السيولة المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة لـ (3 و6 و12) شهر بنسبة 3,50% سنة 2017 ولـ 7 أيام بنفس النسبة لسنتي 2017 و2018، بالإضافة إلى ذلك فقد استخدم أداة التيسير الكمي منذ سنة 2017، حيث بلغ نهاية 2018 مبلغ إعادة التمويل 5192,2 مليار دينار.

➤ تقلصت سنة 2019 نسبة تغير في الكتلة النقدية لتصبح -0,8%، سبب ذلك هو تراجع الودائع تحت الطلب بسبب تراجع إيرادات قطاع المحروقات، نتيجة لتداعيات الأزمة الصحية العالمية «جائحة كورونا»، رغم أن البنك قد أنهى برنامج التمويل غير التقليدي في جانفي 2019 بمبلغ إجمالي 6192,2 مليار دينار. كما استخدم أداة عمليات السوق المفتوحة لـ 7 أيام بنسبة 3,5%.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

➤ عرفت نسبة التغير في الكتلة النقدية بعدها ارتفاعا متزايدا حيث انتقلت من 7% سنة 2020 إلى 14,3% سنة 2022، سببه قيام البنك بسياسة التمويل غير التقليدي بداية من جويلية 2021 بمبلغ إجمالي بلغ 2100 مليار دينار في مارس 2022، إضافة إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة لـ 3 أشهر سنة 2000 بنسبة 3,50%، كما خفض من نسبة الاحتياطي الإجباري من 3% سنة 2020 إلى 2% سنة 2022 .

➤ أما عن التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 فقد عرفت نسبة تغير في النمو قدرت بـ 4,15% حيث قدرت إجمالي الإيرادات من المحروقات بـ 36788 مليار دولار، قام بنك الجزائر فيها برفع من نسبة الاحتياطي الإجباري ليصبح 2,75%، كما استخدم استرجاع السيولة لشهر واحد بنسبة 0,5%.

### ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

إن تغطية الكتلة النقدية هي في الحقيقة ديون على مؤسسة الإصدار ولا يحق إصدار النقد من قبل البنك المركزي إلا من الذهب والعملات الصعبة، قروض للاقتصاد، ديون على الخزينة، والجدول الموالي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000\_2023).

### الجدول رقم(04): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة مليار دينار

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	السنوات	صافي الموجودات الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2000	776	677	993	2012	14940	-3334	4288
2001	1310,7	570	1078	2013	15225	-3235	5156
2002	1755,7	579	1267	2014	15734	-1992	6505
2003	2342,7	423	1380	2015	15375	-567,5	7277
2004	3119,2	-21	1535	2016	12596	2682	7910
2005	4179,7	-933	1780	2017	11227	4692	8880
2006	5515	-1304	1905	2018	9486	6328	9976
2007	7415	-2193	2205	2019	7599	7020	10858
2008	10247	-3627	2615,5	2020	6518	9353	11182
2009	10886	-3489	3086	2021	6559	12909	9795
2010	11997	-3511	3268	2022	8650	13033	10115
2011	13922,4	-3407	3726	2023(9 أشهر)	9346,47	13211,77	10376,24

2023 : الإحصائيات الخاصة بهذه السنة تخص التسعة أشهر الأولى

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 6-21-43-61-64 للسنوات 2009-2013-2018-2022-2023

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2022

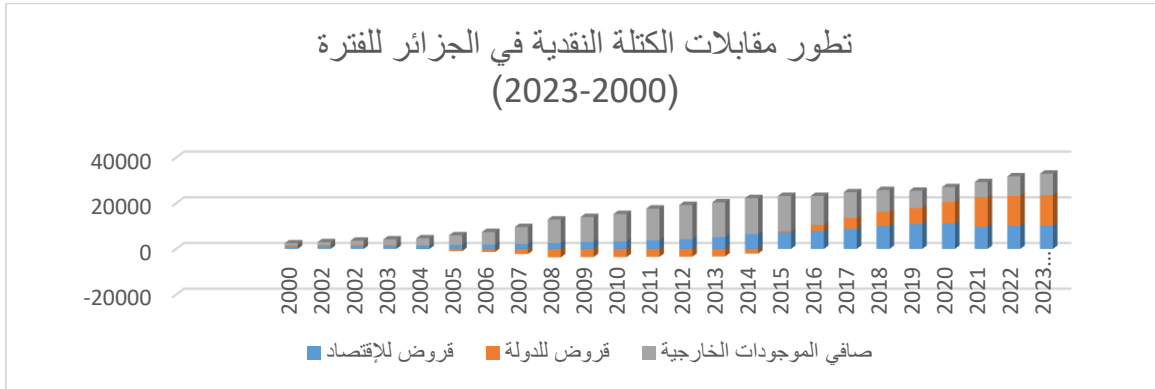
Rapport Annuelle, évolution économique et monétaire en Algérie, 2002

يمكن التعبير عن الجدول رقم(04) بالشكل التالي:

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

### الشكل رقم(02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة مليار دينار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(04)

من خلال الجدول رقم(04) والشكل رقم(02) يتبين لنا أن التغير في الكتلة النقدية هو راجع للتغير في الأجزاء المكونة أو المقابلة لها، وهذه التغيرات مجتمعة تحدد حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، كما نلاحظ أن التوسع النقدي يختلف مصدره من فترة إلى أخرى. شهدت الفترة الممتدة من(2000-2014) زيادة في صافي الموجودات الخارجية بنسبة أكبر من باقي المكونات وبالتالي تعتبر هي مصدر التوسع النقدي خلال هذه الفترة، والفترة الممتدة من(2018-2020) تعتبر القروض للاقتصاد هي الأكبر نسبة من باقي المكونات لدى فهي مصدر للتوسع النقدي خلال هذه الفترة، الفترة الممتدة من(2021-2023) أخذت قروض للدولة الحصة الأكبر من حجم الكتلة النقدية فكانت هي مصدر التوسع النقدي في هذه الفترة.

**صافي الموجودات الخارجية:** عرفت منذ سنة 2000 ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2014، حيث انتقل خلال هذه الفترة صافي الموجودات الخارجية من 776 مليار دج سنة 2000 إلى 15375,4 مليار دج سنة 2014، تميزت هذه الفترة بالارتفاع المستمر لأسعار البترول فقد انتقل فيها سعر البرميل من 28,5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 100,15 دولار لبرميل سنة 2014، ابتداء من سنة 2015 بدأ حجم صافي الموجودات الخارجية بالانخفاض حيث بلغ 15375,4 مليار دج، واستمر بالانخفاض ليبلغ 11227,4 مليار دج سنة 2017، ويرجع هذا الانخفاض إلى تآكل احتياطات الصرف الأجنبي بسبب تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي نتيجة الأزمة البترولية 2014، حيث تدهورت أسعار البترول ليصل سعر البرميل إلى 37,41 دولار للبرميل في ديسمبر 2015 استمر بعدها صافي الموجودات الخارجية بالانخفاض حيث بلغ 8650 مليار دينار سنة 2022 وذلك بسبب الأزمة الصحية العالمية "جائحة كورونا"، غير أن التسعة الأشهر الأولى من سنة 2023 عرفت تحسن في صافي الموجودات الخارجية حيث بلغت 9649,47 مليار دينار، هذا التحسن بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وتعافي العالم من الأزمة الصحية .

**قروض موجهة للاقتصاد:** تميزت بالارتفاع المستمر منذ سنة 2000، حيث انتقلت من 993,9 مليار دج سنة 2000 إلى 6504,6 مليار دج سنة 2014، لتواصل الارتفاع على هذا المنوال إلى غاية 2022 فبلغت

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

10115 مليار دج، وكذلك 9 أشهر الأولى من سنة 2023 بلغت 10376,24 مليار دج ، بسبب تزايد السيولة سواء بسبب زيادة صافي الموجودات الخارجية وكذا بسبب زيادة الإصدار النقدي في 2017 وفي 2021، حيث اعتبرت القروض الممنوحة للاقتصاد مصدرا للتوسع النقدي نتيجة التمويل غير التقليدي، لكون هذه القروض تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية التي تيرمجها الدولة وذلك بسبب زيادة السيولة في الاقتصاد.

**قروض موجهة للدولة:** عرفت انخفاضا مستمرا حيث انتقلت من 677 مليار دج سنة 2000 إلى 423,4 مليار دج سنة 2003، وتوالت الانخفاضات بعدها بالقيم السالبة فسنة 2004 قدرت حجم القروض الممنوحة للدولة 20,6- مليار دج انتقلت بعدها إلى 1992,3- مليار دج سنة 2014، ويرجع ذلك لعدم لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي من أجل إعادة التمويل بسبب استخدامه لوسائل استرجاع السيولة الزائدة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تراكم الأصول الأجنبية ، وأصبحت الخزينة العمومية دائنا ولا تشكل جزءا من الكتلة النقدية. منذ سنة 2015 ، وبعد الأزمة البترولية أصبحت الدولة مدينا صافيا للنظام المصرفي، إذ أصبحت القروض الموجهة للخزينة العمومية أحد المصادر الرئيسية للإصدار النقدي، خاصة بعد تقلص الموجودات الأجنبية وتآكل صندوق ضبط الموارد، سنة 2017 بلغت القروض الموجهة للدولة 4691,9 مليار دج، واستمرت بالارتفاع فبلغت سنة 2019 مبلغ 7 020 مليار دج، وذلك نتيجة استخدام بنك الجزائر للتمويل غير التقليدي في نهاية 2017، غير أن في نهاية سنة 2019 تغيرت الظروف الاقتصادية نتيجة تغير الظروف الصحية العالمية التي كانت السبب في لجوء بنك الجزائر مرة أخرى إلى التمويل غير التقليدي في جويلية 2021، فبلغ حجم القروض الممنوحة للدولة 13033 مليار دج سنة 2022 وفي التسع أشهر الأولى من سنة 2023 بلغ 13211,77 مليار دج .

### الفرع الثاني: دور بنك الجزائر في تحقيق هدف استقرار الأسعار خلال الفترة (2000-2023)

يعتبر استقرار الأسعار هدف نهائي ورئيسي للسياسة النقدية تسعى الدولة إلى تحقيقه، من خلال التحكم في معدلات التضخم، وسنقوم بدراسة تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).

#### جدول رقم(05): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

وحدة نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38	2,31	3,68
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم %	4,85	5,73	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91	4,78
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم %	6,39	5,59	4,26	1,95	2,41	7,22	9,26	9,32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي شوهد يوم 20-04-2024 على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org>

بنك الجزائر، شوهد يوم 25-05-2024 على الموقع:

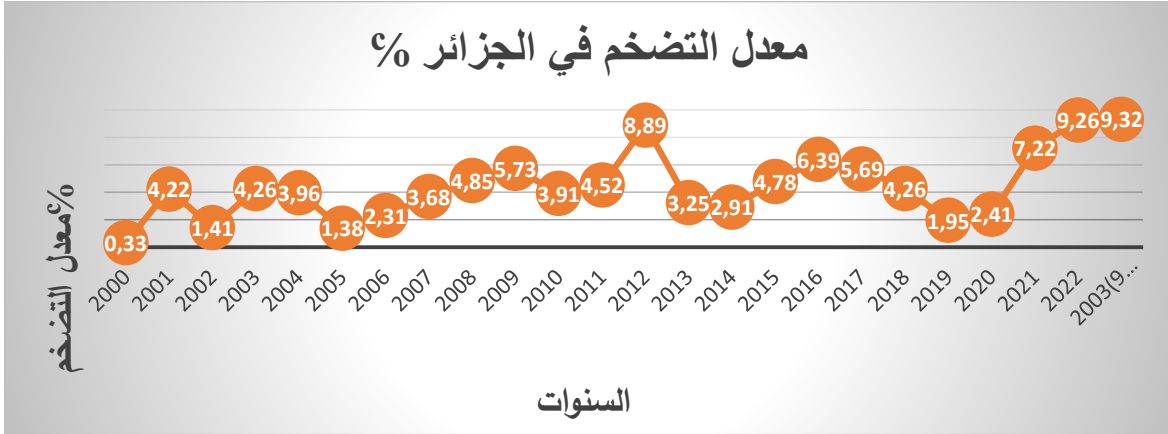
<https://www.bank-of-algeria.dz/statistiques/>

يمكن تمثيل جدول تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2023) بالشكل الموالي:

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

الشكل رقم(03): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم(03) يتبين لنا أن سنة 2001 عرفت ارتفاعا في معدل التضخم الذي بلغ 4,22 % مقابل 0,33 % سنة 2000 وذلك بسبب ارتفاع في نسبة تغير الكتلة النقدية فبلغت 22,3 % مقابل 13 % سنة 2000 ، وقام بنك الجزائر باستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، بهدف امتصاص السيولة الزائدة وقد نجح في ذلك من خلال تراجع معدل التضخم لسنة 2002 الذي وصل إلى 1,41 %، غير أن سنة 2003 عرفت زيادة في معدل التضخم بلغ 4,26 % وذلك لزيادة الكتلة النقدية دائما، بعدها أصبح معدل التضخم يتذبذب فأحيانا يرتفع وأحيانا ينخفض، فسنة 2005 عرفت انخفاضا في معدل التضخم وصل إلى 1,38 % وبما أن السياسة النقدية قد وضعت معدل تضخم مستهدف تراوح ما بين (3-4) % استطاعت تحقيق ذلك بإبقاء المعدل الحقيقي قريب من المعدل المستهدف في فترة من (2006-2011)، حيث كان محصور بين (2,31-5,75) %، غير أن سنة 2012 شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدل التضخم حيث بلغ 8,89 % وهي أعلى نسبة وصل إليها منذ سنة 2000، وسبب ذلك ارتفاع أسعار البترول والفوائض المالية التي حققتها الجزائر نتيجة لذلك، مع ارتفاع السلع المستوردة وتكاليف الاستيراد والإنتاج، بالإضافة إلى الزيادة في الأجور من دون زيادة محققة في الإنتاج.

عاد بعدها معدل التضخم إلى الانخفاض سنتي 2013-2014 حيث بلغ 3,25 % و 2,91 % على التوالي، هذا الانخفاض راجع إلى فعالية السياسة النقدية في امتصاص السيولة عن طريق سياستها الانكماشية المطبقة منذ سنة 2000 ، ونجاحها في التحكم في نمو الكتلة النقدية ، رغم ذلك عرف معدل التضخم في سنة 2016 ارتفاعا فبلغ 6,39 % ، وذلك نتيجة تداعيات الأزمة النفطية العالمية 2014 ، حيث أدت إلى انخفاض أسعار البترول التي كانت السبب في لجوء الدولة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل تحقيق جباية بترولية أكثر، هذا التخفيض كان سببا في ارتفاع معدلات التضخم ، وكذلك ارتفاع الأسعار خاصة السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

لتنخفض بعدها معدلات التضخم حيث بلغت 5,59% سنة 2017 و 4,27% سنة 2018 ، وهذا لأن مبالغ التمويل غير التقليدي الذي قام به بنك الجزائر إبتداءا من أواخر 2017 قد خصص أكثر من النصف لتمويل العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية ، ولم تساهم المبالغ المخصصة لتمويل الدين العمومي الداخلي و الصندوق الوطني للاستثمار إلا جزئيا في زيادة الكتلة النقدية<sup>1</sup>، واستمر بالتراجع ليصل سنة 2019 إلى 1,95%، وهذا الانخفاض كان سببه تقلص في الكتلة النقدية بنسبة 0,8%.

سنة 2020 شهدت ارتفاعا آخر في معدل التضخم بلغ 2,41% واستمر الارتفاع حتى سنة 2023 وصل إلى 9,32%، كما بلغ 9,06% في جانفي 2024 بسبب الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا من تضخم على المستوى العالمي، حيث ارتفعت أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية خاصة الغذائية<sup>2</sup>، وتميزت هذه الفترة بزيادة الكتلة النقدية الناتجة عن استخدام بنك الجزائر لأداة التيسير الكمي لضخ سيولة في الاقتصاد منذ جويلية 2021 و يعتبر هذا أيضا أحد أسباب ارتفاع معدلات التضخم.

من خلال ما سبق نستنتج أن بنك الجزائر من خلال أدواته استطاع الحفاظ على معدلات تضخم متقاربة مع معدل التضخم المستهدف الذي يتراوح بين (3-4) % في الكثير من السنوات. استخدام بنك الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي لسنة 2017 وكذلك سنة 2021، كان من أجل البقاء على مستويات كافية ومربحة من السيولة مما يسمح بتعزيز الجهاز المصرفي والاقتصاد الجزائري في ظل عدم اليقين المتواصل الناجم عن التقلبات العالية في أسعار النفط.

### الفرع الثالث: دور بنك الجزائر في تحقيق هدي التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2023)

إن هدف التشغيل يعتبر من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وقد نص عليه قانون النقد والقرض 90-10، وهو مرتبط بهدف النمو الاقتصادي حيث كلما زادت نسبة النمو الاقتصادي، زادت نسبة التشغيل وبالتالي انخفضت البطالة والعكس صحيح، ومن أجل معرفة دور بنك الجزائر في تحقيق هذه الأهداف سنتعرف فيما يلي على تطور معدلات البطالة وكذلك النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2023).

من خلال الجدول رقم(06) والشكل رقم(04) يتبين لنا أن نسبة البطالة بلغت ب 29,77% سنة 2000، وهذا بسبب ما مرت به البلاد في التسعينات من ظروف سياسية واقتصادية نجم عنها إغلاق العديد من المؤسسات العمومية وتسريح العمال، عرف معدل البطالة انخفاضا تدريجيا منذ 2001 الذي بلغت فيه 27,3%، واستمرت بالانخفاض لتصل إلى 12,27% سنة 2006 ، وهذا راجع إلى تطبيق الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال زيادة حجم المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى استحداث آليات جديدة للتقليل من نسبة البطالة تتمثل في عقود ما قبل التشغيل، إنشاء مؤسسات مصغرة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إنشاء

<sup>1</sup>ببن الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2019، ص 144

<sup>2</sup>بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2021، ص 44

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

مؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، استمرت نسبة البطالة بالانخفاض طيلة الفترة الممتدة من 2008-2014 فتراوحت بين (9,96-11,38)% وكان سبب ذلك هو برنامج الحكومة في دعم النمو الاقتصادي وكذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي التي كانت له نتيجة إيجابية ، بالرغم من أن تلك الفترة كانت تعاني من انخفاض أسعار البترول إثر الأزمة المالية العالمية 2008 والتي كانت نتائجها ليست بحادة بسبب استمرار الطلب على السلع البترولية العالمية، أما الفترة الممتدة بين (2015-2017) عرفت ارتفاعا مستمرا بلغ نسبة 12% وهذا بسبب ما خلفته الأزمة النفطية العالمية 2014 التي أدت إلى نقص السيولة المصرفية بسبب تراجع أسعار البترول، وهذا بدوره يؤدي إلى نقص المشاريع الاستثمارية، و استمرت نسبة البطالة بالتزايد لتصل سنة 2021 إلى 13,72% ، وكان نتيجة للأزمة الصحية العالمية ، التي جعلت العالم تفرض تدابير احترازية كان له تأثير واضح على الاقتصاد، من خلال غلق المصانع والشركات وأصحاب المهن الحرة وبالتالي ظهرت مشكل نقص السيولة الهيكلية مرة أخرى، سنتي 2022 و 2023 تراجعت نسبة البطالة بشكل طفيف حيث قدرت ب 12,49% و 12,25% على التوالي، وهذا راجع إلى تخفيف التدابير الاحترازية الاستثنائية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والتي تم اعتمادها في مارس 2020 ، وكان هدفها هو دعم النظام المصرفي من أجل حماية الاقتصاد الوطني من تأثير صدمة الجائحة .

أما عن دور بنك الجزائر من خلال سياسته النقدية فهو كان يسعى إلى تحقيق هدف استقرار الأسعار من خلال تحكمه في معدلات التضخم، ولم يهتم لهدف التشغيل أو البطالة خلال فترة الدراسة.

### جدول رقم(06): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

#### وحدة نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة%	29,77	27,3	25,9	23,72	17,65	15,27	12,27	13,79
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة%	11,38	10,16	9,96	9,96	10,97	9,82	10,21	11,21
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة%	10,2	12	12,14	12,27	14,03	13,72	12,49	12,25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي شوهذ يوم 20-04-2024 على الموقع:

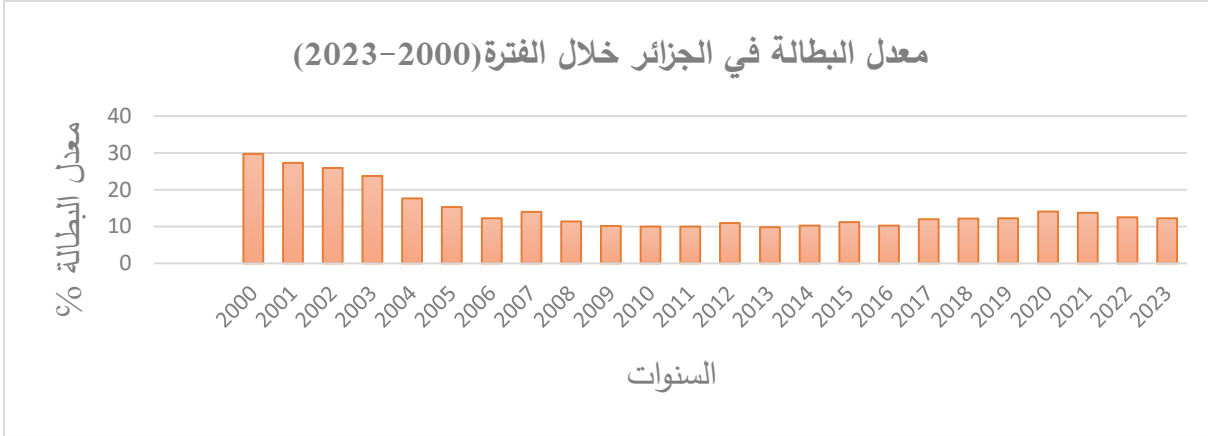
[/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

يمكن تمثيل الجدول رقم(06) بالشكل الموالي

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

### شكل رقم(04): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (06)

من خلال الجدول رقم(07) والشكل رقم(05): نلاحظ أن معدل النمو سنة 2000 قد بلغ 3,8% واستمر بالارتفاع ليصل سنة 2003 إلى 7,2% وهي أعلا نسبة تم الوصول إليها، وهذا راجع دائما إلى تحسن الوضعية الاقتصادية في البلاد نتيجة تحسن في إيرادات قطاع المحروقات إضافة إلى نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحفيز الاستثمارات، لكن سرعان ما انخفض هذا المعدل ليصل سنة 2006 إلى 1,7% وكان ذلك تزامنا مع برنامج دعم النمو الاقتصادي، لكن قيام بنك الجزائر بتكثيف أدوات امتصاص السيولة وذلك من أجل التحكم في نمو الكتلة النقدية وبالتالي المحافظة على استقرار الأسعار وهو هدفها آنذاك، جعل التحفيز الاستثماري يكون محدودا، وعليه فالسياسة النقدية لم تعمل على تحقيق هدف النمو الاقتصادي آنذاك.

بعدها كان معدل النمو الاقتصادي محصورا بين (1,6-3,7) % إلى غاية 2015، وهي نسب منخفضة بسبب ضعف الاقتصاد وارتباطه بقطاع واحد وهو قطاع المحروقات، واستمر بالانخفاض فبلغ 3,2% سنة 2016 و1,29% سنة 2017، وكان سبب هذا التراجع هذه المرة هي الأزمة النفطية العالمية التي اجتاحت العالم سنة 2014.

استمر الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي ليبلغ 1% سنة 2019، و-5,1% سنة 2020، كان السبب هذه المرة هي جائحة كورونا التي تراجع على إثرها النشاط الاقتصادي في جميع دول العالم، غير أن سنة 2021 عرف تحسن في معدل النمو ليصبح موجب ب 3,4% وسنة 2022 بنسبة 3,2% وسبب هذا التحسن هو ارتفاع أسعار البترول إضافة إلى اعتماد بنك الجزائر برنامج التمويل غير التقليدي من أجل ضخ السيولة في الاقتصاد، والذي ساعد على تحفيز الاستثمار.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

جدول رقم(07): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

وحدة نسبة مئوية

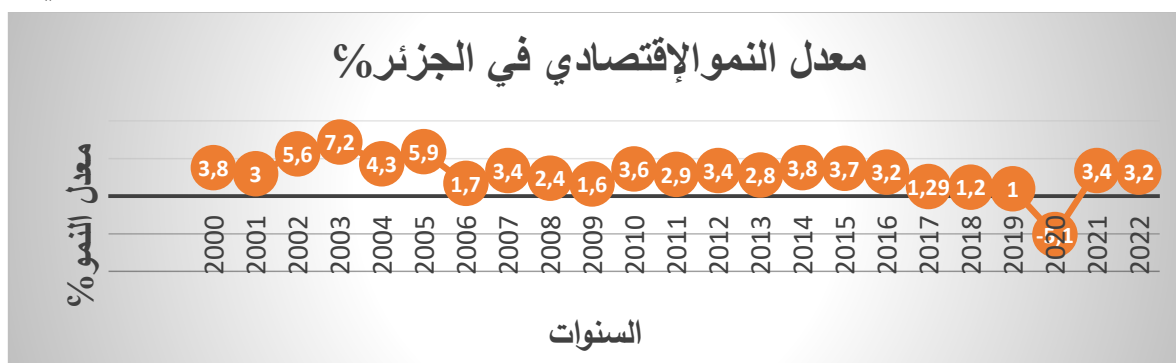
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو %	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل النمو %	3,2	1,29	1,2	1	-5,1	3,4	3,2	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي شوهد يوم 20-04-2024 على الموقع:  
<https://data.albankaldawli.org>

يمكن التعبير عن الجدول رقم(07) بالشكل الموالي:

شكل رقم(05): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

وحدة نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على معطيات الجدول رقم(07)

من خلال ما سبق نستنتج بأن بنك الجزائر يصعب عليه تحقيق هذا الهدف في ظل عدم مرونة القطاع الإنتاجي، واعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بحيث لا يمكن الاستجابة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة في ظل سياسة توسعية حيث يخلق ذلك آثار تضخمية كبيرة، وعليه سعي السلطات النقدية لتحقيق استقرار الأسعار كهدف رئيسي، عن طرق أدوات السياسة النقدية يكون من الصعب تحقيق هدف آخر معه لا سيما التشغيل الكامل وزيادة النمو الاقتصادي لأنه هناك تضارب في الأهداف.

المطلب الثالث: تقييم أداء بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الخارجي خلال الفترة (2000-2023)

يعتبر الاستقرار الخارجي جانبا هاما من التوازن الاقتصادي، وهو من أهداف النهائية للسياسة النقدية، التي نص عليها قانون النقد والقرض 10-90 والأمر 11-03 بالإضافة إلى القانون النقدي المصرفي 09-23، وتسعى السلطات النقدية إلى تحقيقه، والذي تظهر فعاليته من خلال تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والاستقرار في أسعار الصرف، وسنتطرق خلال مطلبنا إلى الدور الذي يلعبه بنك الجزائر في تحقيق هذه الأهداف كالتالي:

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

### الفرع الأول: دور بنك الجزائر في توازن ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)

تسعى الجزائر كغيرها من الدول لجعل ميزان مدفوعاتها يميل إلى صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من احتياطات في العملة الصعبة، ونظرا للعلاقة الموجودة بين ميزان المدفوعات وأسعار البترول سنتطرق إلى تطور ميزان المدفوعات وأسعار البترول في الجزائر للفترة (2000-2023).

#### جدول رقم(08): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,65	7,59	9,25	16,24	17,73	29,25
أسعار النفط دولار للبرميل	28,5	24,3	25,2	29	38,5	54,6	65,7	74,8
الواردات	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35
الصادرات	21,65	18,53	18,11	23,99	32,22	46,33	54,74	60,59
صادرات خارج المحروقات	0,59	0,56	0,60	0,47	0,67	0,74	1,13	0,98
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد ميزان المدفوعات	36,99	3,86	15,32	20,14	12,05	0,133	-5,88	-27,5
أسعار النفط دولار للبرميل	99,9	62,2	80,2	112,9	110,0	109,5	100,2	53,1
الواردات	-37,99	-37,4	-38,88	-46,92	-51,56	-54,99	-59,67	-52,64
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,88	71,73	64,32	60,12	34,56
صادرات خارج المحروقات	1,40	0,77	0,96	1,22	1,153	1,05	1,66	1,48
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
رصيد ميزان المدفوعات	-26,21	-21,76	-15,82	-16,93	-16,37	-1,48	18,47	6,347
أسعار النفط دولار للبرميل	45,0	54,1	71,3	64,4	42,1	72,7	103,7	83,13
الواردات	-49,43	-48,98	-48,29	-44,32	-35,42	-37,40	-38,75	-31,33
الصادرات	29,30	34,56	41,14	35,32	21,93	38,63	65,52	41,27
صادرات خارج المحروقات	1,39	1,36	2,24	2,07	1,91	4,57	5,97	3,84

2023 : إحصائيات الصادرات ، الواردات، صادرات خارج المحروقات، أسعار النفط تخص تسعة أشهر الأولى من السنة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة:

2004-2008-2013-2012-2016-2017-2019-2022

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم:64 لسنة 2023

بنك الجزائر، الصفحة الرئيسية، شوهذ يوم24-05-2024على الرابط:

[https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/)

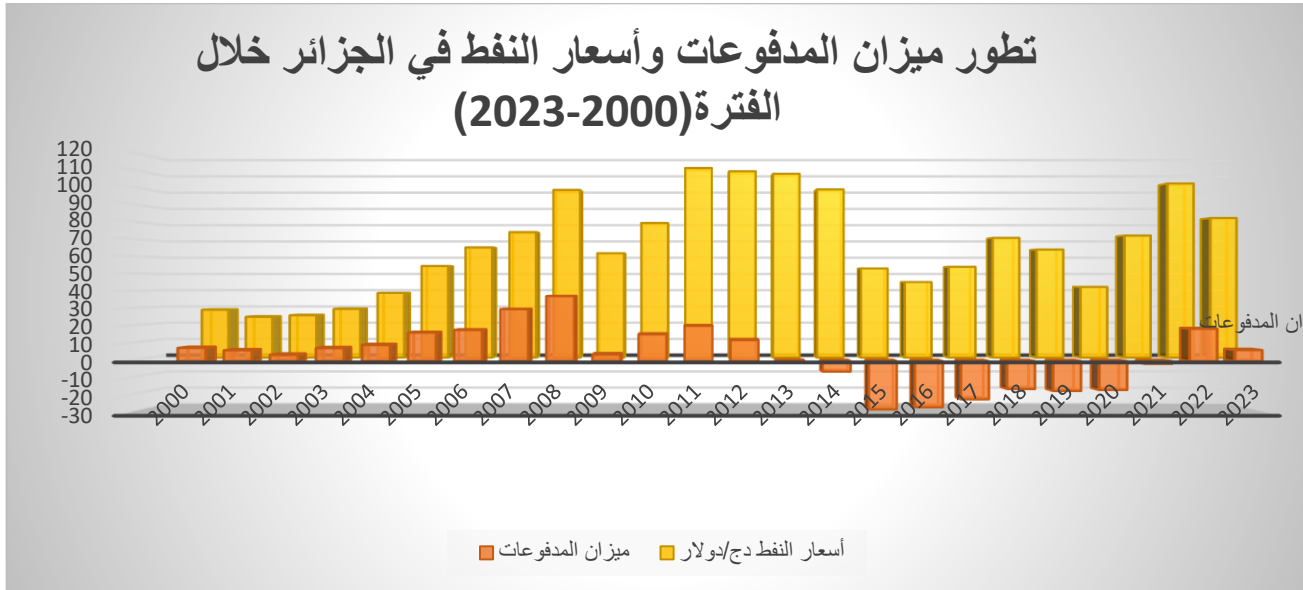
[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/)

يمكن التعبير على الجدول رقم (08) بالشكل الموالي:

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

الشكل رقم(06): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الجدول رقم(08) والشكل رقم(06) يتبين لنا أن رصيد ميزان المدفوعات قد سجل أرصدة إيجابية

خلال الفترة (2000-2013)، ويبقى التطور في ميزان المدفوعات يتحدد بالظرف الجيد لأسعار البترول.

➤ خلال الفترة (2000-2002): انتقل رصيد ميزان المدفوعات من 7,57 مليار دولار سنة 2000 إلى 3,65 مليار

دولار سنة 2002، سبب هذا التراجع هو تراجع أسعار البترول من 28,5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 25,2

دولار للبرميل سنة 2002، وانتقلت الصادرات من 21,65 مليار دولار سنة 2000 إلى 18,11 مليار دولار سنة 2002

في المقابل ارتفعت الواردات من 9,35 مليار دولار إلى 12,01 مليار دولار سنة 2002.

➤ خلال الفترة (2003-2008): عرفت الأرصدة الإيجابية لميزان المدفوعات ارتفاعا من 7,59 مليار دولار سنة

2003 إلى 36,99 مليار دولار سنة 2008، وهذا دائما يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول حيث بلغت صادرات

سنة 2008 ب 78,59 مليار دولار مقارنة ب 23,99 مليار دولار سنة 2003 وتمثل جزءا كبيرا منها صادرات

قطاع المحروقات، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي محصورة بين (0,47-1,40) مليار دولار خلال

نفس الفترة. وفيما يخص الواردات فقد انتقلت من 13,32 مليار دولار سنة 2003 إلى 37,99 مليار دولار سنة 2008.

➤ لكن وضعية ميزان المدفوعات تراجعت بشكل كبير في سنة 2009، حيث بلغ رصيده 3,86 مليار دولار بعد

ما كان 36,99 مليار دولار سنة 2008 وهذا التراجع كان سببه الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تدهور أسعار

النفط فقد بلغ سعر البرميل 62,2 دولار للبرميل سنة 2009 بعدما كان 99,9 دولار للبرميل سنة 2008، وتراجعت

الصادرات من 78,59 مليار دولار إلى 45,186 مليار دولار، مع استقرار الواردات حيث استقرت في حدود 37,5

مليار دولار وهذا ما أدى إلى تدهور الميزان التجاري.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

➤ الفترة الممتدة من (2010-2013): عرفت أرصدة موجبة في ميزان المدفوعات بلغت دروتها في سنة 2011 حيث بلغ 20,14 مليار دولار وبلغت صادرات لنفس السنة 72,89 مليار دولار وهي أكبر قيمة بعد سنة 2008 أما الواردات فقد سجلت ارتفاعا متواصلا بسبب ضعف الاستثمار وبلغت سنة 2011 ب 46,93 مليار دولار.

➤ عرفت سنة 2014 عجزا في ميزان المدفوعات بلغ 5,88 مليار دولار واستمر العجز بالارتفاع ليصل سنة 2016 إلى 26,21- مليار دولار، سبب هذا التراجع هو الأزمة النفطية العالمية 2014 التي أدت إلى تدهور أسعار البترول حيث انتقل سعر البرميل من 100,2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 1,53 دولار للبرميل سنة 2015 و45 دولار للبرميل سنة 2016 وانتقلت فيها قيمة الصادرات من 60,13 مليار دولار سنة 2014 إلى 29,31 مليار دولار سنة 2016 والواردات من 59,67 مليار دولار إلى 49,44 مليار دولار سنة 2016.

أما عن دور بنك الجزائر فقد تدخل خلال الثلاثي الثالث من سنة 2016 من أجل وضع تدابير إرشادية لإيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات وكذلك تدابير احتواء تزايد الواردات وتمثلت في:<sup>1</sup>

- التحسين النشط المتمثل في إلغاء إلزامية الحصول من طرف مستوردي المواد التي تدخل عملية إنتاج السلع الموجهة للتصدير، على ترخيص من بنك الجزائر لتسوية الاستيراد المؤقت لهذه المواد، وهذا في الحالة التي يتم فيها التسديد المتعلق بهذه المواد المستوردة من خلال خصم حسابات المصدرين بالعملة الصعبة؛
- تمديد آجال الترحيل للجزائر لنتائج الصادرات من 180 يوم إلى 360 يوم مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال 6 أشهر؛

- تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك، للوضعية المالية للمستورد، عند توطين عملية الاستيراد؛
- تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، بنسبة إلى الأصول الخاصة، والذي انتقل من اثنان إلى واحد، أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول؛
- إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها؛
- تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الولايات المصرفية.

➤ عرفت الأرصدة السالبة لميزان المدفوعات بعد سنة 2016 تراجعا في العجز ليبلغ 15,82- مليار دولار سنة 2018، وكان بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث انتقل سعر البرميل من 45 دولار للبرميل سنة 2016 إلى 71,3 مليار دولار سنة 2018، كما قام بنك الجزائر باستخدام التمويل غير التقليدي ابتداء من أكتوبر 2017 والذي كان أحد أهدافه هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لكن سنة 2019 عرفت تزايد في العجز بلغ 16,93- مليار دولار سببها هو تراجع أسعار البترول بسبب الأزمة الصحية العالمية "جائحة كورونا" وتراجع قيمة الصادرات حيث انتقلت من 41,146 مليار دولار سنة 2018 إلى 35,32 مليار دولار سنة 2019، أما عن الصادرات

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2016، ص ص 4-5

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

خارج قطاع المحروقات فقد عرفت ارتفاعا طفيفا بعد تدابير 2016، حيث بلغت 2,24 مليار دولار سنة 2018 و 2,07 مليار دولار سنة 2019 .

➤ سنة 2020 كان هناك نوع من الاستقرار رغم استمرار تراجع في أسعار البترول ليبلغ 42,1 دولار للبرميل مقارنة ب 2019 الذي كان سعر البرميل فيه 64,6 دولار للبرميل، استمر التراجع في العجز ليصل سنة 2021 إلى 1,48- مليار دولار، سببها هو تحسن أسعار البترول الذي بلغ قيمة 72,7 مليار دولار سنة 2021 مع تزايد قيمة الصادرات التي بلغت 38,636 مليار دولار مقارنة بسنة 2020 التي كانت صادراتها 21,93 مليار دولار أما الواردات فلم يحدث فيها تغيير كبير حيث انتقلت من 35,42 مليار دولار إلى 37,40 مليار دولار، كما حدث تحسن في الصادرات خارج قطاع المحروقات التي بلغت قيمته 4,578 مليار دولار .

➤ سنة 2022 رجع رصيد ميزان المدفوعات موجبا حيث بلغ 18,47 مليار دولار، بسبب ارتفاع المستمر لأسعار البترول التي بلغت 103,7 دولار للبرميل سنة 2022، كما تزايدت نسبة الصادرات بلغت 65,52 مليار دولار وتزايد في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي بلغت 5,97 مليار دولار .

➤ سنة 2023 عرفت تراجع في رصيد ميزان المدفوعات فبلغ 6,34 مليار دولار، ورجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط الذي قدرت في التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 ب 83,13 دولار للبرميل وقيمة الصادرات بلغت 41,27 مليار دولار والواردات بلغت 31,33 مليار دولار، أما صادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 3,84 مليار دولار من خلال ما سبق تبين لنا أن رصيد ميزان المدفوعات مرتبط بتقلبات أسعار النفط وذلك كون الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات البترولية، في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى، وقد ساهمت التدابير التي وضعها بنك الجزائر من أجل ترشيد الصادرات خارج قطاع المحروقات واحتواء تزايد الواردات بتراجع في قيمة الواردات وتزايد في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات. أما عن التمويل غير التقليدي التي استخدمه بنك الجزائر منذ 2017 للأجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات تبين أنه لم يستطع تحقيق هدفه في ظل تقلبات أسعار النفط.

### الفرع الثاني: دور بنك الجزائر في تحقيق استقرار سعر الصرف للفترة (2000-2023)

سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبديل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وقد تم اعتمادنا على سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي باعتبار أن الدولار هي العملة التي تقوم عليها الصادرات الجزائرية وعليه سنقوم من خلال الجدول الموالي التطرق إلى تطور سعر صرف العملة المحلية بالدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2023).

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

الجدول رقم(09): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة: دج/دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	75,31	77,27	79,69	77,38	72,06	73,36	72,65	69,36
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	64,47	72,65	74,40	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023(9 اشهر)
سعر الصرف	109,46	110,96	116,61	119,36	126,83	135,10	142	136

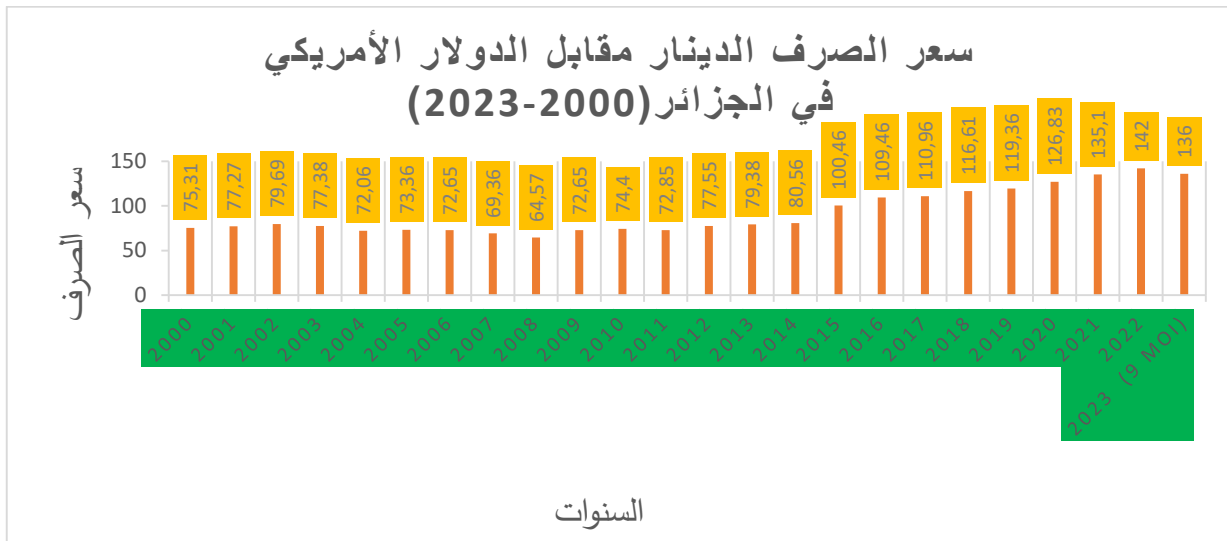
2023 : الإحصائيات الخاصة بهذه السنة تخص التسعة أشهر الأولى

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 1-12-36-46-61-64 للسنوات 2007-2010-2016-2019-2022-2023

يمكن التعبير عن الجدول رقم (09) بالشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2023)

دج /دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(08)

من خلال معطيات الجدول رقم (09) والشكل رقم (07) يتبين لنا، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كان في ارتفاع مستمر في معظم السنوات، وهذا ما يفسر تدهور قيمة العملة الوطنية خلال الفترة (2000-2023).

➤ الفترة الممتدة (2000-2003): عرف سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرار نسبي حيث سجل ما بين 75,31 دج/دولار سنة 2000 و 77,38 دج/دولار سنة 2003، وهذا راجع لتراجع قيمة الدولار والعملات الرئيسية في أسواق الصرف العالمية .

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2023)

➤ الفترة الممتدة (2004\_2008): عرف سعر الصرف خلال هذه المرحلة انخفاضا محسوسا وبالتالي تحسن في قيمة العملة المحلية، حيث انتقل سعر الصرف من 72,06 دج/دولار سنة 2004 إلى 64,47 دج/دولار سنة 2008، وذلك بسبب الارتفاع في أسعار البترول واحتياطات الصرف الأجنبية، التي ساهما في تقوية المركز المالي الخارجي وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليجعل تحسنا معتبرا، وسنة 2008 أدت إلى تحقيق الانسجام مع الاستقرار الخارجي، وبالتالي فإن سياسة سعر الصرف الذي اتبعها بنك الجزائر خدمت الاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

➤ الفترة من (2009-2014): تميزت هذه الفترة بعودة الارتفاع في أسعار الصرف غير أنها بقيت محصورة بين (72-80) دج/دولار الأمريكي ويرجع ذلك دائما إلى إيرادات صادرات المحروقات، حيث استطاعت الجزائر تكوين نوع من الاستقرار لاقتصادها خلال هذه الفترة.

➤ ابتداء من سنة 2015 ارتفع سعر الصرف بشكل مستمر، حيث بلغ 100,46 دج/الدولار مقابل 80,56 دج/دولار سنة 2014، وذلك بسبب الأزمة النفطية العالمية التي أدت إلى تدهور أسعار البترول، وبالتالي تراجع في إيرادات صادرات قطاع المحروقات، ليتواصل الارتفاع سنتي 2016 و2017 بـ 109,46 دج/الدولار و110,96 دج/دولار على التوالي بسبب تراجع احتياطي الصرف الأجنبي حيث كانت نسبة تغير في الكتلة النقدية شبه منعدمة خلال هذه الفترة، إضافة إلى اتساع التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين.

➤ الفترة من (2018-2019): حدث نوع من الاستقرار في أسعار الصرف بسبب تحسن الطفيف في أسعار البترول وفي الأوضاع الاقتصادية، غير أن سنة 2020 ارتفع سعر الصرف ليبلغ 126,86 دج/دولار ذلك نتيجة الأزمة الصحية العالمية وآثارها السلبية على الاقتصاد، التي أدت إلى تراجع النشاط وضعف الهياكل الإنتاجية وزيادة التضخم العالمي.

➤ الفترة من (2021-2022): عرفت ارتفاعا جديدا في سعر الصرف ناتج عن استخدام التمويل غير التقليدي الذي يعتمد على الإصدار النقدي بدون مقابل إنتاجي وهذا ما يجعل العملة الوطنية تتدهور.

➤ التسع أشهر الأولى من سنة 2023 بلغ فيها سعر الصرف 136 دج/الدولار وهو مرتفعة مقارنة بالسنوات التي تليها حيث عرفت هذه السنة تراجعا في أسعار البترول الذي بلغ في نفس الفترة 83,13 دج/الدولار.

من خلال ما سبق نستنتج أن دور بنك الجزائر في تحقيق استقرار سعر الصرف قد مر بمرحلتين:

✓ مرحلة فائض السيولة التي استطاع فيها بنك الجزائر من خلال سياسته تحقيق استقرار نسبي في أسعار الصرف حيث ظلت محصورة بين (72-80) دج/الدولار الأمريكي وهو قريب من السعر التوازني.

✓ مرحلة نقص السيولة التي لجأ فيها بنك الجزائر إلى سياسة التمويل غير التقليدي والذي على إثره تدهورت قيمة العملة الوطنية.

<sup>1</sup>بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، تقرير السنوي، 2008، ص 89

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الجزء التطبيقي الذي تناولنا فيه دراسة تحليلية لدور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية للفترة (2000-2023)، فقد تعرفنا إلى بنك الجزائر الذي تأسس في 13-12-1962، ويعتبر المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال، ومرت السياسة النقدية لبنك الجزائر خلال فترة الدراسة بمرحلتين مهمتين:

- مرحلة فائض السيولة: (2000-2014): اعتمد بنك الجزائر خلال هذه الفترة أدوات امتصاص السيولة الزائدة والمتمثلة في الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وهي (إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، أدوات استرجاع السيولة بالمناقصة، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة).
- مرحلة ضخ السيولة (2014-2023): اعتمد فيها بنك الجزائر على أدوات ضخ السيولة من أجل تغطية العجز الحاصل جراء الأزمات المالية وهي (عمليات السوق المفتوحة التي كان استخدامها جد محدود، وكذلك التمويل غير التقليدي عن طريق التيسير الكمي).

كان بنك الجزائر خلال فترة الدراسة يهدف لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية، وذلك لتحقيق الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي بالإضافة إلى الاستقرار المالي وقد قمنا بتحليل استراتيجية بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الداخلي: عن طريق التحكم في الكتلة النقدية للحفاظ على استقرار الأسعار وهو الهدف الأساسي والرئيسي للسياسة النقدية خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى إمكانية زيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة والاستقرار الخارجي: عن طريق تحقيق استقرار في أسعار الصرف، وتوازن في ميزان المدفوعات.



# المخاتفة

يعتبر البنك المركزي مؤسسة تابعة للدولة، يقع في أعلى قمة النظام المصرفي لأي دولة، وتتميز البنوك المركزية ببعض الخصائص تجعل منها المشرف والمنظم للسوق النقدية، فهو يعتبر بنك الإصدار، بنك البنوك، المسؤول عن إدارة احتياطات البلاد من العملة الصعبة، إدارة السياسة الائتمانية، وأهمها على الإطلاق هو وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي تتمثل في الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، يمكن أن تكون انكماشية كما يمكن أن تكون توسعية وذلك حسب الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والأوضاع الاقتصادية السائدة.

تسعى البنوك المركزية إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال شقيه الداخلي والخارجي، ويتحقق ذلك فعلا من خلال التطبيق الفعلي لأدوات السياسة النقدية المناسبة وفي الوقت الملائم، من أجل الوصول للأهداف النهائية للسياسة النقدية كالتحكم في جماح التضخم وتخفيضه، توسيع المشاريع الاستثمارية للقضاء على البطالة، رفع معدلات النمو الاقتصادي، المحافظة على استقرار سعر الصرف، وتوازن ميزان المدفوعات وعليه يتحقق الاستقرار النقدي عن طريق القدرة على التحكم في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

تعد الجزائر من الدول الساعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كانت بداية من انتقالها من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، بعدها كان لظهور قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعطى حلة جديدة للنظام المصرفي، وبعدها التعديلات التي تلتها بداية من الأمر 03-11 والتعديل 04-10 والتعديل 17-10 وأخيرا القانون النقدي المصرفي 23-09 الصادر في 21-6-2023، والتي منحت معظمها الاستقلالية لبنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية واختيار الأدوات المناسبة فتميزت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) بمرحلتين مهمتين تمثلتا في:

✓ الفترة (2000-2014): تميزت بفائض السيولة وقد اعتمد فيها بنك الجزائر على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من أجل امتصاص السيولة الزائدة وذلك للتحكم في تنامي الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم لتحقيق استقرار الأسعار الذي يعتبر الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية.

✓ الفترة (2014-2023): تميزت بنقص في السيولة جراء الأزمات، ما يستدعي تدخل بنك الجزائر لمعالجة الوضع باستخدامه السياسة النقدية غير التقليدية متمثلة في أداة التيسير الكمي التي أدت إلى ضخ السيولة في الاقتصاد وذلك للفترة (2017-2022) ومن أجل المحافظة على الاستقرار النقدي، يقوم بنك الجزائر بتخفيض الإجراءات التقييدية للسياسة النقدية. وعليه يمكننا الإجابة على إشكالية البحث والمتمثلة في " ما دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)؟"

### نتائج البحث:

- ترتبط إدارة بنك الجزائر للسياسة النقدية بالتغير في العرض النقدي، الذي يتأثر بالتقلبات في أسعار النفط في السوق العالمية؛
- تعتبر استقلالية بنك الجزائر أحد أهم العوامل المحددة لفعالية السياسة النقدية، وقد سمح ظهور قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات التي تلتها، بالتحسين من هذه الاستقلالية؛
- زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري هي نتيجة الارتفاع في ودائع قطاع المحروقات، أو نتيجة عملية الإصدار النقدي بدون مقابل إنتاجي، وبالتالي الزيادة في الكتلة النقدية لا يقابلها زيادة في الناتج الداخلي الخام؛
- تعتبر أداة الاحتياطي الإجباري، أكثر الأدوات غير المباشرة فعالية ونشاط بحيث استخدمه بنك الجزائر في جميع المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ففي مرحلة امتصاص السيولة تم الرفع من معدل الاحتياطي الإجباري، وقام بنك الجزائر في التخفيض في المعدل في مرحلة ضخ السيولة في الاقتصاد؛
- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية تميزت بالكفاءة والفعالية في مرحلة امتصاص السيولة، كانت نتائجها واضحة في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي؛
- أدوات ضخ السيولة التي تمثلت في عمليات السوق المفتوحة تميزت بعدم الفاعلية وذلك بسبب ضعف السوق النقدية والمالية في الجزائر وعدم تنوعها؛
- استخدام بنك الجزائر لأداة التيسير الكمي، هي خطوة جد فعالة في تزويد الاقتصاد بسيولة لمواجهة حالة العجز وعدم اللجوء للاستدانة الخارجية، غير أنه لم يكن فعال في تحقيق أهداف السياسة النقدية؛
- هناك تضارب في الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فلا يمكن تحقيق استقرار الأسعار موازاة مع تحقيق التشغيل الكامل أو زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لدى تم تحديد هدف استقرار الأسعار كهدف رئيسي منذ 2003، كما تم تحديد معدل مستهدف (3-4)% وقد نجح للوصول إليه؛
- استطاع بنك الجزائر في فترة فائض السيولة الحفاظ على سعر الصرف قريب من السعر التوازني وكذلك استطاع تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات؛
- عند فترة نقص السيولة لم يستطع بنك الجزائر التحكم في أسعار الصرف التي عرفت ارتفاعا مستمرا، إضافة إلى عجز في ميزان المدفوعات نتيجة تقلبات أسعار النفط؛
- لبنك الجزائر دور هام وفعال في ضبط السياسة النقدية فقد سعى خلال فترة الدراسة على تحقيق هدف الاستقرار النقدي والمالي.

## نتائج اختبار الفرضيات

**الفرضية 01:** خلال فترة الدراسة (2000-2023) كانت الأهداف المسطرة من قبل السلطات النقدية وفق القوانين التنظيمية المعمول بها، حيث جاء الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض لينص على أن هدف السياسة النقدية يتمثل في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وهدف النمو الاقتصادي ، ليتم تعديله وفق القانون 04-10 الذي يبين هدف السياسة النقدية في "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف، والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي" وجاء القانون النقدي المصرفي 09-23 ليؤكد على نفس الأهداف وهذا ما يثبت صحة الفرضية 01.

**الفرضية 02:** اعتمد بنك الجزائر في فترة فائض السيولة على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية "أداة إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، استرجاع السيولة بالمناقصة لـ 7 أيام ولـ (3 و 6) أشهر، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة " أما في فترة نقص السيولة جراء الأزمات سواء الناتجة عن تقلبات أسعار النفط أو عن الأزمة الصحية العالمية «كورونا»، فقد استخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية لضخ السيولة وهي عمليات السوق المفتوحة لـ (7 أيام ولـ 3، 6، 12، شهر)، إضافة إلى استخدامه سياسة التمويل غير التقليدي لتمويل العجز في الموازنة العامة ، وتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة النقدية وهذا ما يثبت صحة الفرضية 02

**الفرضية 03:** إن تحديد هدف استقرار الأسعار كهدف أساسي ورئيسي حسب ما جاء به الأمر 11-03، جعل من بنك الجزائر يسخر كل جهوده من أجل الوصول للهدف المسطر، فقد قام بتحديد معدل تضخم مستهدف بين (3-4) %، ابتداء من 2003، وبعد الدراسة التحليلية التي قمنا بها تبين لنا أن بنك الجزائر قد استطاع من إبقاء معدل التضخم قريب من المعدل المستهدف في العديد من سنوات فترة الدراسة وبالتالي استطاع تحقيق هدف استقرار الأسعار وهذا ما يثبت صحة الفرضية 03.

**الفرضية 04:** إن تحقيق الاستقرار الخارجي، يتوقف على مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وكذلك التوازن في ميزان المدفوعات ، ففي فترة فائض السيولة استطاع بنك الجزائر إبقاء سعر الصرف قريب من السعر التوازني، وكذلك حقق فوائض في ميزان المدفوعات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية 04 خلال هذه المرحلة.

أما فترة نقص السيولة نتيجة الأزمات السابقة الذكر، فقد تميزت باستخدام بنك الجزائر لسياسة التيسير الكمي وهي عملية إصدار النقود بدون مقابل إنتاجي، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، إضافة إلى عجز مستمر في ميزان المدفوعات، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية 04 خلال هذه المرحلة.

الفرضية الرئيسية: يعمل بنك الجزائر وفق استراتيجية تسمح له باستخدام أدوات السياسة النقدية، التي يراها تناسب الوضع الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، غالبا ما يتم تحديدها عبر فترات معينة، فيكون بذلك دوره أكثر فاعلية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

### توصيات البحث:

- ضرورة تفعيل وتنشيط القطاعات الإنتاجية بعيدا عن قطاع المحروقات، من أجل تنويع مصادر الإيرادات الخارجية من العملة الصعبة، لتخفيف حدة تأثير الأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.
- إلغاء جميع الحواجز التي تعيق الاستثمار والنمو وتأمين التمويل الكافي بشروط ميسرة للغاية، وعليه تشجيع الاستثمار المحلي لزيادة نسبة النمو وخلق مناصب شغل، والاستثمار الأجنبي لجلب العملة الصعبة التي من شأنها تحسن قيمة العملة الوطنية.
- تطوير القطاع المصرفي، مع إعطاء الأولوية والأهمية للبنوك الإسلامية التي تتعامل بدون فوائد ربوية، هذا من شأنه يشجع إيداع الأموال المكنزة في البيوت وبالتالي تزيد السيولة في القطاع المصرفي.
- تعديل الأطر التنظيمية ووضع تدابير تحفيزية تهدف إلى تعزيز نشاط التمويل عبر السوق المالي الجزائري والبورصة مثل الإعفاءات الضريبية، ودفع بورصة الجزائر للتعامل مع غيرها من البورصات.
- لنجاح سياسة التمويل غير التقليدي، على الدولة التحكم في النفقات العمومية كأفضل طريقة من خلال تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز.
- عصرنة الجهاز المصرفي، بالشكل الذي يسمح بتعزيز الدور الإشرافي لبنك الجزائر وفعالية السياسة النقدية، لتسهيل قرارات التمويل جراء الضبط السريع للعمليات البنكية.
- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المفعلة، وكذلك إعادة تفعيل الأدوات التي تم التوقف عن استعمالها
- ابتكار أدوات جديدة للسياسة النقدية تكون أكثر نجاعة وفعالية

### آفاق البحث:

- دور المصارف الإسلامية في تحقيق أهداف السياسة النقدية.
- دراسة مقارنة بين تجربة سياسة التمويل غير التقليدي بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- أثر أدوات السياسة النقدية على سيولة المصارف الإسلامية.
- دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية في ظل تنامي الصيرفة الإلكترونية



# قائمة المراجع

- 1) الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 2) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك الجزائرية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010.
- 3) أيمن بن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015.
- 4) بن قدور علو وبيبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للتوزيع والنشر، الأردن، 2018.
- 5) جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 6) رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 7) زكرياء الدوري ويسرى السامراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 8) زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 9) سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- 10) سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2010.
- 11) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 12) عطية عبد الواحد، الاتجاهات في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع الإشارة إلى حالة مصر، جامعة عين شمس، دار النهضة-العربية، مصر.
- 13) محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي المصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2008.
- 14) محمد ضيف الله القباطري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية (نظرية-تحليلية-قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 15) محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- 16) نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994.

- 1) العشي وليد، تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2017-2018.
- 2) حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي وبنكي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022.
- 3) شرارة جلول، السياسة النقدية والاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي ومالي، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2022-2023.
- 4) شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق الاقتصاد في الجزائر-1990، 2014 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017-2018.
- 5) شمول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر 2000-2001.
- 6) شوارد حمزة، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية دراسة تطبيقية حول علاقة الجزائر ببنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006-2007.
- 7) عزازي سامية، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2021)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة مصرفية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021-2022.
- 8) لقرع فايزة، دور السياسة النقدية في إدارة السيولة في ظل تنامي الصيرفة الإسلامية-دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي ومالي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022-2023.
- 9) ليلي إسمهان بقب، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
- 10) محسن عادل، الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية (دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي في الجزائر 2017-2022)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2021-2022.
- 11) مريم ماطي، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

12) معمري ليلي، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر-1990

2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة آكلي أمحنذ أولحاج، الجزائر،  
2020-2021

### المجلات:

1. إبراهيم العيساوي، استقلال البنك المركزي بين النظرية والتشريع والممارسة مع الإشارة إلى حالة مصر،  
مجلة الحكامة، قطر، العدد01 ، 2020.

2. العشي وليد وصديقي أحمد، تطور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الازمة المالية العالمية  
2008، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، العدد08، 2018.

3. آمال على إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع  
كالدور السحري، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، مصر، العدد03 ، الجزء الثاني، 2019.

4. أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة  
الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01،  
2019.

5. بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 90-10 والأمر  
11-03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد05، العدد01، سنة2012.

6. براهيم بوكرشاوي وجميلة بغدادي، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال  
الفترة 2001-2018، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،  
المجلد12 ، العدد02، 2020.

7. بن عامر نبيل، تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية (2000-2006)، مجلة علوم  
الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد20، 2009.

8. بن عزة إكرام وشليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية  
خلال فترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 04، العدد02، 2018.

9. بوزعرور عمار، الجدال حول استقلالية البنك المركزي- حالة بنك الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية،  
جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد14، العدد02.

10. بوشخي بوحوص والعيد محمد، مسيرة عملة الدينار والبنك المركزي الجزائري من زاوية الميزانية  
المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، المجلد 06 ، العدد01، 2019.

11. بونابي فتيحة، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، معارف مجلة علمية دولية  
محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد22 ، 2017.

12. جميلة بغدادي وآخرون، استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر مقارنة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022.
13. حمداني معمر وبناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عائشة الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021.
14. حميد حسين خلف، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للمدة 2004-2018، مجلة التراث، دار الشؤون العامة بغداد، العراق، المجلد 11، العدد 05، 2021.
15. رشام كهينة وجميل أحمد، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي-دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2019.
16. رنان مختار، الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 09-23، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، السنة 2023.
17. ساسي مباركة وآخرون، السياسة النقدية غير التقليدية بين المفهوم ودورها في تحفيز الاقتصاد، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2020.
18. سليمان ناصر وأدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 02، 2015.
19. صاري على، السياسة النقدية غير التقليدية الادوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 04، 2013.
20. على لزعر وفضيل الرايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الصفر، 2012.
21. فتان الطيب وأبو شنتوف نوال، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد و المناجمنت، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2017.
22. محمد الأمين وليد طالب ونظيرة قلادي، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الازمة المالية 2007- 2008)، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2019.
23. محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست-الجزائر، العدد 02، 2012.

## قائمة المراجع

24. محمد هاني وميلود وليد، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية-دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 03 ، العدد 04، جوان 2008.

25. نبيلة دودو وفوزي عبد الرزاق، السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية-دراسة تجريبية التيسير الكمي في كل من ل أ و بريطانيا، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 06 ، العدد 04، 2020.

### ✚ بحوث ودراسات:

- 1) حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، السعودية، 2006.
- 2) يسرى مهدي السامرائي وزكريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1999.

### ✚ ملتقيات:

- 1) الطاهر لطرش، تطور السياسة النقدية بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول السياسة النقدية الاقتصادية في الجزائر جامعة الجزائر 03، الجزائر، 13 ماي 2013.

### ✚ الجرائد:

- 1) الجريدة الرسمية المتعلقة بالنقد والقرض، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990
- 2) الجريدة الرسمية المتعلقة بالنقد والقرض، العدد 52 ، الصادرة في 27 أوت 2003

### ✚ التقارير:

- 1) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية :- 2013-2016-2017-2019-2021-2022 2004-2008-2012

- 2) بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني
- 3) بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.

- 4) بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم: 1-5-6-12-13-17-21-36-37-43-46-52-61-63-64 للسنوات 2007-2008-2009-2012-2013-2016-2017-2018-2019-2020-2022-2023.

### ✚ الأوامر والتعليمات والقوانين:

- 1) الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت
- 2) التعليمات رقم 06-16-المؤرخة في 1 سبتمبر 2016، المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة التمويل

3) القانون 09-23 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023

4) النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية

### المواقع الإلكترونية

1- بنك الجزائر، أسس بنك الجزائر، شوهده بتاريخ 25-02-2024 على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/عن-بنك-الجزائر/>

2- بنك الجزائر، التنظيم والمهام، شوهده بتاريخ 25-02-2024 على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التنظيم/>

3- بنك الجزائر، الصفحة الرئيسية، شوهده يوم 24-05-2024 على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/>

4- وزارة المالية، تدخل وزير المالية أمام المجلس الشعبي الوطني لعرض مشروع القانون النقدي

المصرفي 09-23، شوهده يوم 18-05-2024 على الرابط:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1015-2023-04-03-16-18-36>

5- La banque d'Algérie, **indicateurs associés aux Opérations de politique monétaire**, vu le 25-05-2024 sur le site suivant : <https://www.bank-of-algeria.dz/statistiques-associees/>

6- <https://data.albankaldawli.org>.

7- <https://www.bank-of-algeria.dz/statistiques>

### مراجع باللغة الأجنبية

#### Articles

1) Jean-Claude Trichet, **Unconventional Monetary policy Measures Principles-Conditions-Raison d'être, international journal of central Banking**, vol.9, NO. S1, January 2013.

2) Marek Gertler and peter Karadi, **Model of unconventional Monetary, Journal of Monetary Economics**, volume 58, Issue 01, january 2011

3) Michael Joyce and others, **Quantitative Easing and Inconventionnel Monetary Policy-an introduction, The Economic journal**, volume 122, Issue 564, Novembre 2012.

4) Nermine Mammadova, **should central Bank Be Independent?** Macroéconomiques finance, Academia. Edu, 2022

5) Rajabboyev botirjon Odil o'g'li and Khurshid gafurov Maksudovich, **the rôle of the central Bank in the conduct of monetary Policy**, Scientific journal Impact Factor 4 .3, uzbekista

#### Rapports

1) Banque d'Algérie les rapports annuels « **évaluation économique et monétaire en Algérie** » pour les années, 2001, 2002, 2003, 2006.

2) Banque d'Algérie, **Bulletins statistique Trimestriels** N° : 38-39- 41-53-64 pour les années 2017-2018-2021-2023.

#### Loi et Instructions

1) L'instruction n°04-05 de juin 2005 relative à la facilité de d'pot rémunère.

2) L'instruction n°02-2002 d'avril 2002, portant introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.